

اسم المقال: التطور القضائي لمسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية دراسة مقارنة

اسم الكاتب: وليد فاروق جمعة

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8444>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 02:20 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلم
القانونية



المجلد 18، العدد 1
ذو القعدة 1443 هـ / يونيو 2021م

التقديم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

التطور القضائي لمسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية: دراسة مقارنة

وليد فاروق جمعة

كلية البريمي الجامعية

البريمي - عمان

تاريخ القبول: 2019-05-06

تاريخ الاستلام: 2019-01-13

ملخص البحث:

تبدو أهمية هذا البحث من ناحية بيان الأحكام التي تنظم مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، والقواعد التي تنظم العلاقة فيما بين الإدارة والموظف والمضروور لتحديد المسؤول النهائي عن التعويض. ويهدف هذا البحث إلى التعرف على مراحل التطور التي مر بها القضاء الفرنسي والمصري والعماني فيما يتعلق بمسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية، ومسؤوليتها في حالة الخطأ الشخصي، والآثار المترتبة على تقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية.

وتكمن مشكلة البحث في تحديد الحالات التي تتحمل فيها الإدارة المسؤولية عن الأخطاء الشخصية التي تقع من الموظفين أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها أو خارج نطاق الوظيفة، والحالات التي يجوز فيها للمضروور الرجوع على الإدارة بدعوى التعويض، وكيفية توزيع عبء التعويض بين الموظف والإدارة. وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها أن القضاء في فرنسا ومصر وعمان قد استقرت أحكامه على إمكانية الجمع بين مسؤولية الإدارة ومسؤولية الموظف في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية. وعقب ذلك اتجه إلى تقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي تقع من الموظف أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، كما اعترف القضاء الإداري في فرنسا ومصر مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف خارج نطاق العمل متى كانت مرتبطة بالوظيفة. ومن ناحية أخرى اتفق القضاء الإداري في فرنسا ومصر وعمان على أن يرجع كلا من الموظف والإدارة على الآخر لتوزيع عبء التعويض.

وانتهى البحث إلى عدة توصيات من أهمها ضرورة أن يساير القضاء الإداري في عمان الاتجاه المتطور للقضاء الإداري الفرنسي والمصري فيما يتعلق بتقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي تقع خارج نطاق العمل متى كانت مرتبطة بالوظيفة. وأن يقوم القضاء الفرنسي والمصري والعماني بتحديد معيار موضوعي يمكن على أساسه معرفة الأخطاء الشخصية التي تحدث خارج نطاق العمل وتكون منفصلة عن الوظيفة فيسأل عنها الموظف، والأخطاء المتصلة بالوظيفة فتتحمل الإدارة مسؤوليتها.

الكلمات الدالة: التطور القضائي، مسؤولية الإدارة، الأخطاء الشخصية.

المقدمة:

لم يعتنق القضاء الإداري في فرنسا ومصر وعمان معياراً محدداً للتمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي⁽¹⁾، إلا أن أحكامه قد تواترت على تعريف الخطأ الشخصي بأنه الخطأ الذي يرتكبه الموظف إخلالاً بواجباته الوظيفية داخل نطاق العمل متى كان خطأ جسيماً أو متعمداً أو يرتكبه خارج نطاق العمل متى كان منفصلاً عن الوظيفة⁽²⁾. وقد طبق مجلس الدولة الفرنسي في بداية الأمر مبدأ الفصل التام بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي، وذلك لأن الخطأ إما أن يكون شخصياً يتحمل الموظف مسؤوليته، أو يكون مرفقياً تسأل عنه الإدارة. وكان من نتائج هذه التفرقة أن اتجه مجلس الدولة إلى الفصل التام بين مسؤولية الإدارة مسؤولية الموظف، ونتيجة لذلك فإن المضرورة لا يمكنه الجمع بين المسؤوليتين، بل يجب عليه أن يرفع الدعوى على الموظف إذا كان الخطأ الشخصي هو الذي تسبب في إحداث الضرر، أو يرفعها على الإدارة إذا كان الخطأ المرفقي هو سبب وقوع الضرر، وهو ما أطلق عليه قاعدة عدم الجمع بين الخطأين أو المسؤوليتين La

(1) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن يراجع من الفقه الفرنسي:

Odent; Contentieux administratif, les cours de droit, IV, 2ème éd., Paris, 1981, P. 927. - Duguit; Traité de droit constitutionnel, 3ème éd., T. 3, Paris, 1930, P. 269. - Bertaud; De la responsabilité personnelle des fonctionnaires administratifs envers les particuliers, thèse, Bordeaux, 1922, P. 340. - Rasy; Les Frontières de la faute personnelle et de la faute du service en droit administratif, Paris, L. G. D. J, Paris, 1963, P. 29. - Weckel; L, évolution de la notion des faute personnelle, R. D. P. 1990, P. 1525.

ومن الفقه المصري يراجع:

حاتم لبيب جبر، نظرية الخطأ المرفقي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة 1968، ص 68. - إبراهيم طه الفياض، مسؤولية الإدارة عن أعمال موظفيها، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة 1973، ص 312. - محمد فؤاد مهنا، مسؤولية الإدارة في تشريعات البلاد العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سنة 1972، ص 159.

(2) من أحكام القضاء الإداري في فرنسا يراجع:

C. E., 7 Mars 1980, Cing et autres, D. 1980, P. 320. - C. E., 13 Avril 1935, Souvenir Montreuillois, R. P. 522. - C. E., 4 Juillet 1936, Troiez, R. P. 17. - C. E., 19 Février 1964, D. 1964, P. 967. - C. E., 28 Février 1969, R. P. 126.

من أحكام القضاء الإداري في مصر يراجع:

حكم المحكمة الإدارية العليا في مصر، الطعن رقم 1528 لسنة 31 ق، بجلسة 21 أبريل سنة 1990، المجموعة، السنة 35، ص 1567. - وحكمها، بجلسة 12 ديسمبر سنة 1987، المجموعة، السنة 33، ص 399. - وحكمها، الطعن رقم 711 لسنة 31 ق، بجلسة 24 يونيو سنة 1986. - وحكمها، بجلسة 26 ديسمبر سنة 1987، المجموعة، السنة 33، ص 491.

من أحكام القضاء الإداري في عمان يراجع:

حكم محكمة القضاء الإداري في عمان، الاستئناف رقم 257 لسنة 15 ق. س، بجلسة 23 مارس سنة 2015، المجموعة، العام القضائي الخامس عشر، ص 1318. - حكم محكمة القضاء الإداري في عمان، الاستئناف رقم 735 لسنة 15 ق. س، بجلسة 16 يونيو سنة 2015، المجموعة، العام القضائي الخامس عشر، ص 2040.

(1) regle non-cumul. ولكن منذ أوائل القرن العشرين بدأ مجلس الدولة يتحول عن هذه القاعدة، فقرر إمكانية الجمع بين مسؤولية الإدارة ومسؤولية الموظف في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرقية، ثم اتجه في مرحلة لاحقة إلى تقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها. ولم يقف تطور قضاء مجلس الدولة الفرنسي عند هذا الحد، فقد اعترف مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف خارج نطاق العمل متى كانت مرتبطة بالوظيفة(2). وقد طبق القضاء العادي والإداري في مصر ذات المعايير التي طبقها مجلس الدولة الفرنسي، وقرر الجمع بين مسؤولية الإدارة ومسؤولية الموظف إذا شارك في إحداث الضرر خطأ مرفقي وخطأ شخصي، كما أنه اعترف فيما بعد مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية الصادرة من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها. وقد كان القضاء الإداري في مصر أكثر تطوراً من القضاء العادي، حيث توسع في نطاق مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف خارج نطاق العمل متى صدرت منه بمناسبة أداء الوظيفة، وذلك بخلاف القضاء العادي الذي قرر مسؤولية الموظف عن هذه الأخطاء. وقد سار القضاء الإداري في عمان على ذات النهج، حيث قرر إمكانية الجمع بين مسؤولية الإدارة ومسؤولية الموظف عن الضرر الذي ساهم في حدوثه خطأ مرفقي وخطأ شخصي، وإلى جانب ذلك فقد أقر مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي الذي يرتكبه الموظف أثناء أداء وظيفته أو بسببها. غير أنه رفض الاعتراف بمسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي تحدث خارج نطاق العمل سواء كانت مرتبطة بالوظيفة أو وقعت بمناسبة أداء الوظيفة. وإذا كان القضاء الإداري في فرنسا ومصر وعمان أقر مبدأ مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية فإن ذلك ليس معناه أن تتحمل الإدارة وحدها العبء النهائي للتعويض، فقد استقرت أحكام القضاء الإداري في فرنسا ومصر وعمان على أن الإدارة من حقها أن ترجع على الموظف بجزء من التعويض الذي دفعته للمضرور إذا كان مصدر الضرر خطأ مرفقياً وخطأ شخصياً، أو بكامل التعويض إذا كان سبب الضرر الخطأ الشخصي.

(1) Laferrière; Traité de la juridiction administrative et des recours contentieux, Paris 1916, T. 2, P. 189.

(2) رمزي الشاعر، مسؤولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2008، ص404. - سامي حامد سليمان، نظرية الخطأ الشخصي في مجال المسؤولية الإدارية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، سنة 1988، ص284. - عبد الواحد الجميلي، مسؤولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1995، ص396. - جابر جاد نصار، مسؤولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1995، ص60.

أهمية البحث:

تحظى هذه الدراسة بأهمية بالغة من الناحية القانونية، من حيث إبراز القواعد الأساسية والأحكام التي تنظم مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، وتحديد الحالات التي يتم فيها الجمع بين مسؤولية الإدارة ومسؤولية الموظف، وكذلك الأخطاء الشخصية التي يسأل عنها الموظف وتخرج من نطاق هذه المسؤولية. كما تبدو أهمية هذا البحث من حيث تحديد القواعد التي تنظم العلاقة بين الإدارة والمضروب، وذلك لمعرفة الحالات التي يجوز فيها للمضروب اللجوء إلى الإدارة للحصول على التعويض، وكذلك القواعد التي تنظم العلاقة فيما بين الإدارة والموظف، وذلك لتحديد المسؤول النهائي عن عبء التعويض. ومن جهة أخرى تبدو أهمية هذه الدراسة من الناحية القضائية من حيث تحديد مجالات تطبيق مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، سواء في الحالات التي تتعدد فيها الأخطاء الشخصية والمرقبة أو الحالات التي يساهم في إحداث الضرر الخطأ الشخصي. كما يكتسب هذا البحث أهمية من الناحية الاجتماعية من خلال تقرير مسؤولية الإدارة التضامنية إلى جانب مسؤولية الموظف الأصلية، وذلك لتحقيق مبادئ العدالة وحماية الأفراد المضروبين من إفسار الموظف، وضمان حصولهم على التعويض كاملاً من الإدارة.

أهداف البحث:

أولاً- تأصيل المبادئ القانونية والقواعد التي تنظم مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية من خلال تحديد مفهوم الخطأ لشخصي وطبيعته الذاتية، ومجالات تطبيق مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، والحالات التي يتم فيها الجمع بين مسؤولية الإدارة ومسؤولية الموظف، والحالات الأخرى التي يسأل فيها الموظف عن خطئه الشخصي، والآثار المترتبة على تقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية.

ثانياً: عقد المقارنة بين موقف القضاء الإداري في فرنسا ومصر وعمان ومراحل التطور التي مر بها كل منهم فيما يتعلق بمسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرقبة، ومسؤوليتها في حالة الأخطاء الشخصية التي تقع أثناء تادية الوظيفة أو بسببها، ومسؤوليتها بالنسبة إلى الأخطاء الشخصية التي تقع خارج نطاق الوظيفة، وأفضل الحلول التي وصل إليها كل منهم فيما يتعلق بتوفير الحماية الكاملة للأفراد.

ثالثاً- تنظيم العلاقة بين الإدارة والأفراد المضروبين وذلك لتحقيق التوازن بين حق الإدارة في ممارسة نشاطها، وحق الأفراد في الرجوع عليها للحصول على التعويض عن الضرر الذي أصابهم. وكذلك تنظيم العلاقة بين الإدارة والموظف وذلك لتحقيق العدالة فيما يتعلق بتوزيع العبء النهائي للتعويض فيما بينهما.

رابعاً- وضع هذه الدراسة بين يدي القضاء الإداري العماني لمسايرة مجلس الدولة الفرنسي والمصري فيما اتجها إليه من التوسع في مجال مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، وامتداد نطاقها لتشمل الأخطاء التي ترتكب من الموظفين خارج نطاق العمل متى كانت مرتبطة بالوظيفة أو بمناسبة أداء الوظيفة، وكذلك تنظيم العلاقة بين الإدارة والموظفين لتحديد المسؤول النهائي عن التعويض.

إشكالية البحث:

الإشكالية الرئيسية التي يثيرها موضوع هذا البحث تتمحور فيما يلي: هل تتحمل الإدارة المسؤولية عن الأخطاء الشخصية التي تقع من الموظفين؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الإشكاليات الثانوية التي تتمثل في الحالات التي يتم فيها الجمع بين مسؤولية الإدارة مسؤولية الموظف، والحالات الأخرى التي تتحمل فيها الإدارة المسؤولية إذا كان مصدر الضرر الخطأ الشخصي، والأخطاء الشخصية التي تخرج من مجال مسؤولية الإدارة، وموقف القضاء في فرنسا ومصر وعمان من تقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، والحالات التي يجوز فيها للمضروور الرجوع على الإدارة بدعوى التعويض، وكيفية توزيع العبء النهائي للتعويض فيما بين الموظف والإدارة؟

تحديد إطار البحث:

سوف يقتصر مجال دراستنا على مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية الناتجة عن الأعمال المادية والقرارات الإدارية، ولذلك فإن مسؤولية الإدارة عن العقود الإدارية تخرج عن نطاق بحثنا، حيث جرى فقه القانون العام على دراستها عند دراسة العقود الإدارية. ومن جهة أخرى فإن مجال بحثنا سوف يقتصر على دراسة التطور القضائي لمسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، ولذلك يخرج عن نطاق هذا البحث الآراء والاتجاهات الفقهية. كما أن مجال دراستنا سوف يقتصر على مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، ولذلك يخرج عن نطاق بحثنا مسؤولية الإدارة عن الأخطاء المرفقية.

منهجية البحث:

سوف نتبع في هذه الدراسة المنهج التأصيلي الذي يقوم على دراسة وتحليل أحكام القضاء الإداري في فرنسا ومصر وعمان، وذلك لتحديد الحالات التي تتعد فيها مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، ومجالات تطبيقها، وكذلك الحالات التي تخرج من نطاق مسؤولية الإدارة، وذلك من أجل تأصيل المبادئ والأحكام التي تنظم مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، والآثار التي تترتب على تقرير تلك المسؤولية، والتي يمكن استخلاصها من التطبيقات القضائية للقضاء الإداري في فرنسا ومصر وعمان. ومن جهة أخرى سوف

نلجأ إلى المنهج المقارن الذي يعتمد من ناحية أولى على المقارنة بين موقف القضاء العادي و القضاء الإداري في مصر من مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، من أجل استخلاص قواعد القانون العام التي طبقها القضاء الإداري في مجال تلك المسؤولية، وبيان أوجه التقارب بينها وبين قواعد القانون المدني التي طبقها القضاء العادي على هذه المسؤولية. كما يعتمد من ناحية ثانية على المقارنة بين موقف القضاء الإداري في فرنسا ومصر وعمان من هذه المسؤولية للوقوف على مراحل التطور التي مر بها في كل دولة، وأفضل الحلول التي وصل إليها، ومدى نجاحه في تنظيم العلاقة بين الإدارة والمضروب، وكذلك تنظيم العلاقة بين الإدارة والموظف من أجل توزيع عبء التعويض.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: أشكال مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية.

المطلب الأول: مسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية.

الفرع الأول: موقف القضاء الفرنسي.

الفرع الثاني: موقف القضاء المصري.

الفرع الثالث: موقف القضاء العماني.

المطلب الثاني: مسؤولية الإدارة في حالة الخطأ الشخصي.

الفرع الأول: موقف القضاء الفرنسي.

الفرع الثاني: موقف القضاء المصري.

الفرع الثالث: موقف القضاء العماني.

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على تقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية.

المطلب الأول: عدم رجوع الإدارة على الموظف.

المطلب الثاني: طريقة الضمان.

المطلب الثالث: طريقة الحلول.

المطلب الرابع: حق الإدارة والموظف في الرجوع المباشر.

المبحث الأول: أشكال مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية

مر القضاء في فرنسا ومصر وعمان بمرحلتين من مراحل التطور فيما يتعلق بمسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، حيث اتجه في المرحلة الأولى إلى تقرير مسؤولية الإدارة عن الضرر الذي ساهم في إحداثه عدة أخطاء بعضها شخصي والبعض الآخر مرفقي. وفي المرحلة الثانية أقر مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي الذي يقع من الموظف أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها. وقد توسع القضاء الإداري الفرنسي والمصري في نطاق هذه المسؤولية، حيث اعترف مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي تقع من الموظف خارج نطاق العمل متى كانت مرتبطة بالوظيفة. ونستنتج من ذلك أن الإدارة تسأل عن تعويض الأضرار الناتجة عن الأخطاء الشخصية في حالتين: أما الحالة الأولى، فهي إذا كان مصدر الضرر خطأ شخصي من الموظف وخطأ مرفقي من جانب الإدارة. والحالة الثانية، هي أن يكون سبب الضرر الخطأ الشخصي الصادر من الموظف فقط. وعلى ضوء ما تقدم تنقسم دراستنا في هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية

استقر قضاء مجلس الدولة الفرنسي في بداية الأمر على قاعدة عدم الجمع بين المسؤولية عن الخطأ الشخصي والمسؤولية عن الخطأ المرفقي على أساس أن الضرر الذي يصيب المضرور إما أن يكون مرجعه خطأ مرفقياً تتحمل الإدارة مسؤولية، أو يكون خطأ شخصياً يسأل عنه الموظف. وقد تم تبرير قاعدة عدم الجمع بين المسؤوليتين بأن الفعل الضار لا يمكن أن يكون له طبيعتان، فإما أن يكون الخطأ مرفقياً ومن ثم تسأل عنه الإدارة، أو يكون الخطأ شخصياً وبالتالي يتحمل الموظف مسؤوليته⁽¹⁾. غير أنه مع بداية القرن العشرين تعرضت قاعدة عدم الجمع بين المسؤوليتين لهجوم شديد من جانب الفقه الفرنسي، حيث نادى بضرورة هجر هذه التفرقة والعدول عنها⁽²⁾. وإزاء الانتقادات العنيفة

(1) من الفقه المؤيد لقاعدة عدم الجمع بين المسؤوليتين يراجع:

Cot; La responsabilité des fonctionnaires publics, L. G. D. J, Paris 1922, P. 225. -Hauriou; Précis de droit administrative et de droit public, Paris 1933, P. 251. - Teissier; La responsabilité de la puissance publique, Paris, 1906, n. 45. - Duguit; Les transformation de droit public, Paris, 3ème éd. 1913, P. 274. - Moreau; Droit administratif Paris, 1909, n. 451.

(2) من الفقه المعارض لقاعدة عدم الجمع بين المسؤوليتين يراجع:

Jèze; Les principes généraux du droit administratif, Paris, 3ème éd. 1927, P. 569. - Long; La responsabilité de l'administration pour les fautes personnelles commises par ses agents, R. D. P. 1933, P. 80. - Chardon; Du cumul et de la coexistence responsabilité en matière administrative thèse paris 1939, P. 48.

التي تعرضت لها قاعدة عدم الجمع بين المسؤوليتين اتجه مجلس الدولة الفرنسي إلى العدول عنها، وبدأ يعترف في أحكامه بإمكانية الجمع بين المسؤولية عن الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي. وقد سار القضاء الإداري في مصر في نفس هذا الاتجاه، حيث قرر الجمع بين المسؤوليتين في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية. وعلى الصعيد الآخر اتبع القضاء الإداري في عمان ذات النهج، حيث اعترف بإمكانية الجمع بين مسؤولية الإدارة ومسؤولية الموظف في حالة تعدد الأخطاء وذلك إذا أسهم في إحداث الضرر خطأ شخصي وخطأ مرفقي.

الفرع الأول: موقف القضاء الفرنسي

تعد هذه المرحلة أول مراحل تطور قضاء مجلس الدولة الفرنسي، حيث اتجه إلى الاعتراف بإمكانية الجمع بين مسؤولية الموظف ومسؤولية الإدارة عن نفس الضرر إذا ساهم في إحداثه أخطاء بعضها شخصي والبعض الآخر مرفقي⁽¹⁾. وكان من أوائل أحكام مجلس الدولة في هذا الشأن حكمه الذي يتعلق بواقعة اعتداء موظفي البريد على السيد «Anguet» اعتقاداً منهم بأنه لص، ورغم أن القضاء العادي قضى بإدانة الموظفين جنائياً، مما يؤكد توافر الخطأ الشخصي في جانبهم إلا أن المجني عليه أقام دعواه أمام مجلس الدولة مطالباً الإدارة بالتعويض عما أصابه من ضرر. وقد كان من المتوقع أن ترفض الدعوى تطبيقاً لقاعدة عدم الجمع بين المسؤوليتين إلا أن المجلس قرر مسؤولية الإدارة على أساس أن الضرر الذي أصاب المدعي قد ساهم في حدوثه خطأ شخصي يتمثل في فعل الاعتداء، وخطأ مرفقي يتمثل في إغلاق باب مكتب البريد المعد لخروج الجمهور قبل الميعاد المحدد لإغلاقه⁽²⁾. وقد اضطرت فيما بعد أحكام مجلس الدولة التي تؤكد مسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية، حيث قضى مسؤولية الإدارة عن وفاة بعض الأشخاص، وكان ذلك في قضية «Beaudelet»، والذي تتلخص وقائعها في قيام أحد ضباط الصف بفك قنبلة في منزله، مما أدى إلى انفجارها وقتل بعض الأشخاص، وقد قرر مجلس الدولة توافر الخطأ الشخصي في جانب الموظف والذي يتمثل في القتل الخطأ، وتوافر الخطأ المرفقي من جانب الإدارة والذي يتمثل في عدم اتخاذ الاحتياطات

سليمان الطماوي، قضاء التعويض، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة منقحة، سنة 2013، ص 190. - عبد السلام ذهني، مسؤولية الدولة عن أعمال السلطات العامة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة 1929، ص 317. - حاتم لبيب جبر، المرجع السابق، ص 275.

(1) عبد العال السناري، مبدأ المشروعية والرقابة على أعمال الإدارة، جامعة الإمارات، سنة 2000، ص 409. - سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 191. - عبد الواحد الجميلي، المرجع السابق، ص 401. - عاطف البناء، الوسيط في القضاء الإداري، قضاء الإلغاء وقضاء التعويض، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 1999، ص 413.

(2) C. E. , 3 Février 1911, Anguet, S. 1911, 3, P. 137, note Hauriou.

اللازمة لمنع حيازة هذه القنابل خارج الوحدة العسكرية⁽¹⁾. وفي نفس هذا الاتجاه قضى مجلس الدولة بمسؤولية الإدارة عن حادث السرقة التي قام بها بعض الجنود، وذلك لأن السلطات العسكرية تركتهم يخرجون من المعسكر حاملين أسلحتهم رغم حالة الهياج التي كانوا عليها⁽²⁾. كما قرر مسؤولية الإدارة عن واقعة الاعتداء التي قام بها أحد الجنود وهو في حالة سكر، مما أدى إلى مقتل ابن الأسرة التي كانت تستضيف الجندي⁽³⁾، وقد اعتبر أن أساس مسؤولية الإدارة هو توافر خطأ مرفقي في جانبها يتمثل في عدم اتخاذها الاحتياطات اللازمة لحماية الأسرة التي قتل ابنها إلى جانب الخطأ الشخصي الذي ارتكبه الجندي والذي يتمثل في واقعة القتل⁽⁴⁾. وفي نفس هذا السياق قضى المجلس في قضية «Gerie» بتوافر الخطأ الشخصي في جانب الجندي نتيجة تعديه على الفتاة بعد أن تمكن من الخروج من المعسكر، وكذلك توافر خطأ مرفقي من قبل الإدارة يتمثل في إهمالها في مراقبة الجندي بالرغم من غيابه المتكرر عن الوحدة، وحدث حادث مماثل في اليوم السابق لهذه الواقعة⁽⁵⁾. ومن ذلك أيضا حكمه في قضية «Bellener»، وكان يتعلق بحريق شب في إحدى الغابات بسبب قيام أحد الضباط بإلقاء سيجارة مشتعلة أثناء تكليفه بمهمة تدريبية، فقد أقر المجلس بوجود خطأ شخصي من جانب الضابط يتمثل في واقعة الإهمال التي أدت إلى اشتعال الحريق، وخطأ مرفقي من الإدارة يتمثل في عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة بالتنبيه على موظفيها لمراعاة الحيطه والحذر⁽⁶⁾. وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن مجلس الدولة الفرنسي قد توسع في تلمس الأخطاء المرفقية بالإضافة إلى الأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف إلا أن المجلس لم يفترض مطلقا توافر الخطأ المرفقي في جانب الإدارة لمجرد أن الموظف قام بارتكاب خطأ شخصي⁽⁷⁾. ومن وجهة نظرنا نؤيد ذلك المسلك من جانب مجلس الدولة الفرنسي، لأن تقرير مسؤولية الإدارة في حالة تعدد

(1) C. E. , 13 Mars 1925, Clef, S. 1926, 3, P. 37. - C. E. , 15 Mars 1918, Baudalet, R. P. 259.

(2) C. E. , 28 Mars 1924, Loumi Daoud, R. P. 354.

(3) C. E. , 1er Novembre 1910, L, huilier, R. P. 819.

(4) رمزي الشاعر، المرجع السابق، ص412. - حاتم جبر، نظرية الخطأ المرفقي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1968، ص281. - عاطف البناء، المرجع السابق، ص415. - سامي حامد سليمان، المرجع السابق، ص288.

(5) C. E. , 22 Janvier 1958, Gerel, R. D. P. , 1958, R. P. 567.

(6) C. E. , 22 Juin 1946, Bellemer, R. P. 171.

(7) نبيلة عبد الحليم، الدعاوى الإدارية والدستورية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1997، ص236. - عبد الواحد الجميلي، المرجع السابق، ص405. - عاطف البناء، المرجع السابق، ص415. - عبد المنعم شرف، مسؤولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية، جامعة المنوفية، سنة 2002، ص348. - عبد العال السناري، المرجع السابق، ص410.

الأخطاء الشخصية والمرفقية يقتضي أن يكون سبب الضرر الخطأ المرفقي الصادر من الإدارة والخطأ الشخصي الذي يقع من الموظف، ونتيجة لذلك فإن وجود الخطأ المرفقي من جانب الإدارة يعد شرطاً ضرورياً لتطبيق قواعد المسؤولية الإدارية وعلى خلاف ذلك فإن افتراض الخطأ المرفقي يعتبر تطبيقاً لقواعد المسؤولية المدنية باعتبار أن الإدارة متبوعة مسؤولية عن أعمال الموظف التابع لها، ويتمثل الخطأ المفترض في هذه الحالة في سوء اختيارها للموظف أو تقصيرها في رقابته والإشراف عليه، ويترتب على ذلك عدة نتائج أهمها أن الخطأ المفترض في جانب الإدارة لا يقبل إثبات العكس في حالة وقوع الخطأ الشخصي من الموظف حال تأدية وظيفته أو بسببها أو ساعدته الوظيفة على ارتكابه، كما تتجلى أهمية التمييز بين الخطأ المفترض والخطأ الواجب الإثبات فيما يتعلق بعبء الإثبات حيث لا يكلف المضرور باثبات الخطأ المفترض بينما يقع على عاتقه إقامة الدليل على ارتكاب الإدارة الخطأ المرفقي لتقرير مسؤوليتها، فضلاً عن ذلك فإن مسؤولية الإدارة باعتبارها متبوعاً عن أعمال الموظف التابع لها ليست مسؤولية أصلية عن خطأ منسوب لها، وإنما هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لصالح المضرور، بينما مسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية هي مسؤولية أصلية سببها الفعل الضار الذي ارتكبه الإدارة وهو الخطأ المرفقي.

الفرع الثاني: موقف القضاء المصري

الواقع أن مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية لم تواجه في القضاء المصري نفس الصعوبات التي واجهتها في قضاء مجلس الدولة الفرنسي، ويمكن تفسير ذلك بأن مسألة التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي لم يكن لها أي أثر في مجال توزيع الاختصاص القضائي، حيث كان القضاء العادي في بداية الأمر يختص بالفصل في كافة دعاوى المسؤولية عن أعمال الإدارة المادية، كما كان القضاء الإداري في مصر يختص بجميع دعاوى المسؤولية عن القرارات الإدارية بغض النظر عن طبيعة الخطأ وما إذا كان شخصياً أو مرفقياً⁽¹⁾. واستمر الحال على ذلك حتى بعد أن أصبح القضاء الإداري هو صاحب الاختصاص العام بكافة دعاوى المسؤولية عن أعمال الإدارة المادية والقرارات الإدارية، بموجب نص المادة 172 من دستور سنة 1971⁽²⁾، والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم 47 لسنة 1972⁽³⁾. أولاً: القضاء العادي:

(1) قبل صدور دستور 1971 وقانون مجلس الدولة رقم 47 لسنة 1972 كان القضاء الإداري في مصر يختص بجميع دعاوى المسؤولية ما عدا دعاوى المسؤولية عن أعمال الإدارة المادية.

(2) نصت المادة 172 من دستور سنة 1971 على أن «مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة، يختص بالفصل في المنازعات الإدارية».

(3) نصت المادة العاشرة من القانون رقم 47 لسنة 1972 على أن «تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل

طبق القضاء العادي في مصر قواعد القانون المدني فيما يتعلق بمسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي، وبالرغم من ذلك فإن المبادئ التي أخذت بها المحاكم العادية تقترب كثيراً من المبادئ المطبقة في القضاء الإداري الفرنسي، حيث انتهى القضاء العادي إلى تقرير مسؤولية الإدارة تجاه المضرور في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية وذلك إذا ساهم في إحداث الضرر خطأ مرفقي وخطأ شخصي، ففي هذه الحالة يحق للمضرور أن يختار بين الرجوع على الإدارة أو على الموظف أو أن يرفع الدعوى على الاثنين معاً باعتبارهما متضامنين. وتطبيقاً لذلك قررت محكمة النقض أنه «إذا اشترك المتبوع والتابع في ارتكاب الخطأ المستوجب للتعويض فإنه يحق للمضرور أن يرجع على المتبوع بقيمة التعويض أو أن يرجع على التابع والمتبوع متضامنين، ويقسم التعويض بينهما حسب نسبة مساهمة كل منهما في ارتكاب الخطأ»⁽¹⁾. وهكذا يتضح لنا أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه ليست مسؤولية أصلية عن خطأ منسوب للمتبوع، وإنما هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لصالح المضرور، فإذا قامت الإدارة بدفع التعويض للمضرور فيكون لها الحق في الرجوع على الموظف الذي تسبب في إحداث الضرر⁽²⁾. أما إذا ساهمت الإدارة مع الموظف في وقوع الضرر فيقسم التعويض بينهما حسب نسبة مساهمة كل منهما⁽³⁾. وتعد هذه القواعد تطبيقاً للمبدأ الذي قرره المادة 175 من القانون المدني، والتي تنص على أن «للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها الغير مسؤولاً عن تعويض الضرر» وهو ما أكدته فيما بعد قانون العاملين المدنيين رقم 46 لسنة 1964، والذي نص في المادة 58 على أنه «لا يسأل العامل مدنياً إلا عن خطئه الشخصي»⁽⁴⁾. ومنذ صدور ذلك القانون فقد التزم القضاء العادي في مصر بتطبيق نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي في مجال تحديد مسؤولية الموظف والإدارة فيما يتعلق بتحديد العبء النهائي للتعويض⁽⁵⁾. ويمكن تفسير ذلك بأن علاقة الإدارة بالموظف هي علاقة الكفيل المتضامن وليس المدين

في... سائر المنازعات الإدارية...».

- (1) حكم محكمة النقض مدني، بجلسته 26 ديسمبر سنة 1974، المجموعة، السنة 43 ق، رقم 33، ص 199. - حكم محكمة النقض مدني، بجلسته 30 يناير سنة 1969، المجموعة، السنة 38 ق، رقم 33، ص 199. - حكم محكمة النقض مدني، بجلسته 28 مارس سنة 1968، المجموعة، السنة 37 ق، رقم 95، ص 642.
- (2) حكم محكمة النقض مدني، الطعن رقم 9 لسنة 49 ق، بجلسته 30 ديسمبر سنة 1980، المجموعة، السنة 49 ق، ص 573. - محكمة النقض مدني، الطعن رقم 443 لسنة 47 ق، بجلسته 4 مارس سنة 1981، المجموعة، السنة 47 ق، ص 98.
- (3) حكم محكمة النقض مدني، الطعن رقم 678 لسنة 51 ق، بجلسته 14 يناير سنة 1982، المجموعة، السنة 51 ق، ص 456.
- (4) أعيد النص على هذا المبدأ في المادة 55 من القانون رقم 58 لسنة 1971 والمادة 48 من القانون الأخير رقم 47 لسنة 1978.
- (5) سامي حامد سليمان، المرجع السابق، ص 453. - رمزي الشاعر، المرجع السابق، ص 429، هامش 1.

المتضامن⁽¹⁾، فالإدارة باعتبارها متبوعة مسؤولة عن أفعال الموظف غير المشروعة لأنها لها سلطة فعلية في الرقابة عليه وتوجيهه، ولكنها ليست مسؤولية معه. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه «إذا أوفى المتبوع التعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر، كما يرجع الكفيل المتضامن عن المدين الذي كفله لأنه المسؤول عنه، وليس مسؤولاً معه»⁽²⁾، وهو ما أكدته المحكمة في حكم آخر حيث ذكرت أنه «... لما كانت مسؤولية الحكومة- هي مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه- فهي ليست مسؤولية ذاتية عن خطأ شخصي وقع منها، وإنما تقوم مسؤوليتها على أساس الخطأ الحاصل من الموظفين التابعين لها. وبذلك تكون الإدارة متضامنة مع تابعيها ومسؤولة قبل المضرور عن أفعالهم غير المشروعة... وليست مسؤولة معهم بصفتها مدينة معهم»⁽³⁾.

ثانياً: القضاء الإداري:

منذ أن أصبح القضاء الإداري في مصر هو صاحب الاختصاص العام بنظر سائر المنازعات الإدارية بمقتضى نص المادة 172 من دستور عام 1971 وقانون مجلس الدولة الأخير رقم 47 لسنة 1972⁽⁴⁾، فقد خضت محاكم القضاء الإداري في مصر خطوات واسعة فيما يتعلق بتقرير مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي، وقد استند القضاء الإداري في تقرير تلك المسؤولية إلى قواعد القانون العام وضوابطه التي تستقل عن قواعد القانون المدني، وهو ما أكدته محكمة القضاء الإداري بقولها: «... لا يلتزم القضاء الإداري بتطبيق القواعد المدنية حتماً، وإنما يكون له حريته واستقلاله في اتباع الحلول للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الإدارة وبين الأفراد، فله أن يطبق من القواعد القانونية ما يتلاءم، وله أن يطرحها إن كانت غير متلائمة معها، وله أن يطورها بما يحقق هذا التلاؤم»⁽⁵⁾. ويلاحظ أن القضاء الإداري في مصر اتبع ذات النهج الذي اتبعه مجلس الدولة الفرنسي، حيث لم يعتنق معياراً محدداً لتمييز فكرة الخطأ الشخصي بل طبق عدة معايير أهمها نية الموظف وما إذا كان قد ارتكب الخطأ مدفوعاً بعوامل شخصية⁽⁶⁾،

- (1) نبيلة عبد الحليم، المرجع السابق، ص 253. - عبد العال السناري، المرجع السابق، ص 414.
- (2) حكم محكمة النقض مدني، الطعن رقم 678 لسنة 51 ق، بجلسته 14 يناير سنة 1982، المجموعة، السنة 51، ص 95.
- (3) حكم محكمة النقض جنائي، بجلسته 26 ديسمبر سنة 1954، مجلة المحاماة، السنة 23 ق، العدد الأول، ص 46.
- (4) نصت المادة 172 من الدستور المصري الصادر سنة 1971 على أن «مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة، يختص بالفصل في المنازعات الإدارية»، كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم 47 لسنة 1972 على أن «تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في... سائر المنازعات الإدارية...».
- (5) حكم محكمة القضاء الإداري، القضية رقم 93 لسنة 9 ق، المجموعة، السنة 11، ص 607.
- (6) حكم المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم 711 لسنة 31 ق، بجلسته 24 يونيو سنة 1986، المجموعة، السنة 31،

أو كان الخطأ الذي ارتكبه عمدياً يقصد منه الانتقام⁽¹⁾، أو كان الخطأ على درجة معينة من الجسامة⁽²⁾، أو كان الخطأ لا علاقة له بالوظيفة⁽³⁾. غير أن تطبيق القضاء الإداري في مصر لقواعد القانون العام ليس معناه الاستقلال التام عن قواعد القانون المدني، حيث طبقت المحاكم الإدارية في مجال مسؤولية الإدارة عن أعمال موظفيها المادية قواعد قانونية لا تكاد تختلف عن قواعد القانون المدني التي يطبقها القضاء العادي. وجدير بالذكر أن القضاء الإداري في مصر قد طبق ذات المعايير التي طبقها مجلس الدولة الفرنسي فيما يتعلق بمسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي، فقرر الجمع بين المسئولين في حالة تعدد الأخطاء. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة القضاء الإداري بأنه «لا يوجد تعارض بين الخطأين يؤدي إلى استحالة اجتماعهما معاً في قضية واحدة أو إلى انتفاء أحدهما بوجود الآخر. إذ يعد الخطأ الشخصي متى وقع من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها دليلاً على خطأ مصلحي تسأل عنه الحكومة لإهمالها الرقابة والإشراف على موظفيها، وعلى ذلك فليس في القانون ما يمنع قيام مسؤولية الحكومة عن خطئها المصلحي بجانب مسؤولية الموظف عن خطئه الشخصي ولا يمنع مطالب التعويض أن يجمع بين هاتين المسئوليتين معاً في قضية واحدة»⁽⁴⁾. ومن جانبنا نرى أن ذلك الحكم خلط بين انعقاد مسؤولية الإدارة نتيجة لتعدد الأخطاء المرفقية والشخصية، وبين تقرير تلك المسؤولية نتيجة للخطأ الشخصي الذي ارتكبه الموظف أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، حيث اعتبرت المحكمة أن ارتكاب الموظف للخطأ الشخصي هو في ذات الوقت دليل على توافر خطأ مرفقي من جانب الإدارة، في حين أن الإدارة في هذه الواقعة لم ترتكب أي خطأ مرفقي، وإنما تسأل عن خطأ الموظف الشخصي الذي صدر منه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته، ولذلك فإنه يحق للإدارة في تلك الحالة الرجوع على الموظف بكامل التعويض الذي دفعته للمضور⁽⁵⁾. وقد أكدت المحكمة

ص 483.

- (1) حكم المحكمة الإدارية العليا، بجلسته 8 يونيو سنة 1985، المجموعة، السنة 30 ق، ص 1262.
- (2) حكم المحكمة الإدارية العليا، بجلسته 24 فبراير سنة 1979، المجموعة في خمسة عشر عاماً، ص 224.
- (3) أكدت المحكمة الإدارية العليا هذه المعايير مجتمعة في العديد من أحكامها بقولها: «يعتبر الخطأ شخصياً إذا كان العمل الضار مصطبغاً بطابع شخصي يكشف عن الإنسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره. . . فالعبرة بالقصد الذي ينطوي عليه الموظف وهو يؤدي واجبات وظيفته، فكما قصد النكايه أو الإضرار أو تعي منفعة ذاتية كان خطؤه شخصياً. . . أو كان خطؤه جسيماً بحيث يصل إلى حد ارتكاب جريمة جنائية». حكمها الصادر في الطعن رقم 1437 لسنة 13 ق، بجلسته 20 يونيو سنة 1973، المجموعة، السنة 18، ص 101. - وحكمها الصادر في الطعن رقم 1528 لسنة 31 ق، بجلسته 21 أبريل سنة 1990، المجموعة، السنة 15، ص 1567.
- (4) حكم محكمة القضاء الإداري، القضية رقم 88، بجلسته 29 يونيو سنة 1920، المجموعة، السنة 4 ق، ص 956.
- (5) رمزي الشاعر، المرجع السابق، ص 430. - حاتم جبر، المرجع السابق، ص 337. - عبد الواحد الجميلي، المرجع السابق، ص 429. - ماهر أبو العينين، التعويض عن أعمال السلطات العامة في قضاء وإفتاء مجلس الدولة في مصر، مطبعة كلية الحقوق، سنة 2008، ص 279.

الإدارية العليا في حكم أكثر وضوحاً إمكانية الجمع بين مسؤولية الإدارة ومسؤولية الموظف في حالة تعدد الأخطاء، حيث ذكرت فيه «... يبين من تقرير اللجنة الفنية أن هناك أخطاء عديدة ساهمت في إنتاج الضرر وإن تفاوتت درجاتها، وأن هذه الأخطاء بعضها مرفقي وبعضها شخصي، ومن ثم تسأل الإدارة عن خطئها، كما أن الطاعن لم يكن حريصاً كل الحرص على أداء واجبه بل وقع منه تقصير ساهم في إنتاج الضرر، ومن ثم كان الحكم المطعون فيه على صواب في تقسيم الضرر بينهما»⁽¹⁾. وفي نفس هذا الاتجاه ذهبت المحكمة، فقررت أن «وزارة الداخلية والمأمور مسؤولان عن تعويض المضرور. الأولى باعتبارها متبوعة والثاني بوصفه رئيساً مباشراً على مرؤوسيه، ومن ثم تسأل الإدارة والموظف التابع لها عن تعويض المضرور عن التلف الذي أصاب سيارته، وأنه ينبغي أن يتحمل كل منهما حصة عادلة من هذا التعويض»⁽²⁾. كما قضت المحكمة بأن «الحكم الصادر بالتعويض فيما قضى به من إلزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا التعويض للمدعي يكون قد استند إلى أن الضرر قد تسبب فيه خطأ الوزارة والخطأ الشخصي للمحكوم عليهم»⁽³⁾.

الفرع الثالث: موقف القضاء العماني

اتجه القضاء الإداري في عمان رغم حداثة اختصاصه بدعاوى التعويض في المنازعات الإدارية⁽⁴⁾ إلى تقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي تقع من الموظفين، حيث طبق ذات المعايير التي طبقها القضاء الإداري في فرنسا ومصر فيما يتعلق بمسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء، حيث منح المضرور الحق في الرجوع على الإدارة ومطالبتها بالتعويض، وهو ما أكدته محكمة القضاء الإداري بقولها: «إن المستقر عليه فقها وقضاء أن الخطأ المرفقي يرجع لنشاط المرفق أو بسببه، ويسأل المرفق بالتعويض عنه متى ألحق ضرراً للغير وتحمل أعباءه الخزينة العامة، إلا أن ذلك لا يحول دون حق الإدارة في الرجوع بالتعويض على الموظف المتسبب فيه، وذلك إذا كان خطؤه الشخصي

(1) حكم المحكمة الإدارية العليا، جلسة 5 ديسمبر سنة 1964، مجموعة المبادئ في عشر سنوات (1955-1965)، ص 1322. - وحكمها الصادر في الطعن رقم 423 لسنة 29 ق، جلسة 12 ديسمبر سنة 1987، الموسوعة الإدارية الحديثة، ص 138.

(2) حكم المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم 542 لسنة 16 ق، جلسة 10 مارس سنة 1983، المجموعة في عشر سنوات، ص 138.

(3) حكم المحكمة الإدارية العليا، جلسة 4 ديسمبر سنة 1979، المجموعة في خمسة عشر عاماً، الجزء الثالث، ص 2239.

(4) نصت المادة السادسة من قانون إنشاء محكمة القضاء الإداري الصادر سنة 1999 على أن «تختص محكمة القضاء الإداري - دون غيرها - بالفصل في الخصومات الإدارية الآتية...».

يستغرق خطئها»⁽¹⁾. ومن وجهة نظرنا أن ذلك الحكم خلط بين تقرير مسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء، وبين تقرير مسؤولية الإدارة عن الخطأ المرفقي، حيث اعتبرت المحكمة أن ارتكاب الموظف للخطأ الشخصي هو دليل على توافر الخطأ المرفقي، والدليل على ذلك أن المحكمة ذكرت في حيثيات حكمها «أن هناك خطأ مرفقي يسأل عنه المرفق وتتحمل أعبائه الخزينة العامة»، ثم استرسلت وقالت «أن ذلك لا يحول دون حق الإدارة في الرجوع بالتعويض على الموظف المتسبب فيه»، ويقتضي ذلك تقرير مسؤولية الإدارة عن الخطأ المرفقي. غير أن المحكمة ذكرت في نهاية حكمها «إذا كان خطؤه الشخصي يستغرق خطئها»، ويعني ذلك أنه تسبب في إحداث الضرر خطاين أحدهما شخصي، والآخر مرفقي، ويقتضي ذلك تقرير مسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء. ولذلك فإن هناك تعارض واضح بين ما قرره المحكمة في بداية الحكم، وما ذكرته في نهاية حكمها، كما أن الخطأ الواحد لا يمكن أن تكون له طبيعتان مختلفتان. وفي نفس هذا السياق أكد القضاء الإداري في عمان في حكم آخر مبدأ مسؤولية الدولة في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية، حيث قرر مسؤولية الإدارة عن تعويض أحد المعلمين عن الأضرار المعنوية التي لحقت به نتيجة للخطأ المرفقي الصادر من مديرية التربية والتعليم، والذي يتمثل في الإهمال في الرقابة والإشراف على الموظفين، مما أدى إلى إرسال الكشف الذي يتضمن ملاحظات على بعض المعلمين إلى مديري المدارس، وكذلك الخطأ الشخصي المنسوب لمنسق دائرة تنمية الموارد البشرية الذي يتمثل في تعميم هذا الكشف على البريد الإلكتروني ووصوله إلى غير ذوي الاختصاص، وقد ذكرت المحكمة في حيثيات حكمها أنه «جرت أحكام القضاء على التفريق بين نوعين من صور الخطأ وهما: الخطأ الشخصي الذي ينسب إلى الموظف ويسأل عنه في ماله الخاص، والخطأ المرفقي الذي ينسب إلى المرفق ذاته وتقع المسؤولية بالتعويض عنه على عاتقها، وأن المتبوع يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع، ويتحقق ذلك في مجال الوظيفة العامة متى كان خطأ الموظف واقعا منه حال تأديته وظيفته أو بسببها، وهنا يتحمل المرفق التعويض عن ذلك الضرر»⁽²⁾.

ومن جانبنا نرى أن ذلك الحكم خلط أيضا بين تقرير مسؤولية الإدارة نتيجة لتعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية، وبين تقرير تلك المسؤولية نتيجة للخطأ الشخصي الصادر من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، حيث ذكرت المحكمة في بداية حكمها «أن المستأنف طالبا تعويضه عن الأضرار المادية والنفسية التي ألمت به جراء خطأ الجهة الإدارية الفادح الذي لم تحاول رفع آثاره»، الأمر الذي يؤكد حدوث خطأ مرفقي من جانب الإدارة،

(1) حكم محكمة القضاء الإداري في عمان، الاستئناف رقم 257 لسنة 15 ق. س، بجلسة 23 مارس سنة 2015، سابق الإشارة إليه.

(2) حكم محكمة القضاء الإداري في عمان، الاستئناف رقم 75 و 77 لسنة 10 ق. س، بجلسة 29 مارس سنة 2010، المجموعة، العام القضائي العاشر، ص 258.

ثم ذكرت المحكمة عقب ذلك «أنه لما كان طلب التعويض في الدعوى الماثلة إنما يقوم على الخطأ المنسوب صدوره إلى الموظف أثناء قيامه بعمله كمنسوق لدائرة تنمية الموارد البشرية»، وهو الأمر الذي يؤكد حدوث خطأ شخصي في جانب الموظف، وبناء عليه فإن مسؤولية الإدارة تقوم نتيجة لتعدد الأخطاء المرفقية والشخصية. إلا أن المحكمة ذكرت في نهاية حكمها «أنه فيما يتعلق بالضرر المعنوي فقد نشأ نتيجة الفعل الذي قام به الموظف المذكور بمناسبة قيامه بوظيفته، ولما حواه الكشف الذي قام بتعميمه من ملاحظات، وقد تحقق بتعميمه على ذلك النحو الخاطئ إطلاع غير المخولين، والذي أدى إلى النيل من قدر المستأنف وكفاءته المهنية... إذ أن المدعى عليها قد أقرت بالخطأ في تعميم الكشف المذكور معللة ذلك بخطأ الموظف الذي أرسلها بالخطأ»، ثم قررت المحكمة مسؤولية وزارة التربية والتعليم عن ذلك الخطأ الصادر من الموظف أثناء أداء الوظيفة وبسببها، وبالتالي فإن المحكمة تكون قد قررت مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي الصادر من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، الأمر الذي يؤكد أن المحكمة خلطت بين تقرير مسؤولية الإدارة نتيجة لوقوع خطأ مرفقي وخطأ شخصي، وبين تقرير تلك المسؤولية لأن مصدر الضرر هو فقط الخطأ الشخصي الصادر من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها. وتجدر الإشارة إلى أن القضاء الإداري في عمان اعتبر أن علاقة الموظف بالإدارة تتشابه مع علاقة التابع بالمتبوع، ولذلك فقد استند في تقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي تقع من الموظفين إلى ذات القواعد المقررة في القانون المدني، والتي تقوم على فكرة مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه. ومن ناحية أخرى فإن القضاء الإداري في عمان اتبع ذات النهج الذي اتبعه القضاء الإداري في فرنسا ومصر، حيث لم يعتنق معياراً محدداً لتمييز فكرة الخطأ الشخصي بل طبق عدة معايير أهمها نية الموظف وما إذا كان قد ارتكب الخطأ بسوء نية لتحقيق مصالحه الشخصية، أو ارتكبه متعمدا بغرض الانتقام، أو كان الخطأ على درجة معينة من الجسامه، أو لا علاقة له بالوظيفة، وهو ما أكدته محكمة القضاء الإداري، حيث عرفت الأخطاء المرفقية بأنها الأخطاء الناتجة عن الإهمال العرضي البسيط وعدم التبصر المحدود وغير المتعمد أو التي تصدر من الموظف بحسن نية داخل نطاق الوظيفة العامة⁽¹⁾. ونستنتج من ذلك بمفهوم المخالفة أن الأخطاء الشخصية هي الأخطاء الجسيمة أو العمدية التي يرتكبها الموظف بسوء نية مدفوعا بعوامل شخصية، أو التي تقع منهم خارج نطاق العمل ولا علاقة لها بالوظيفة.

(1) حكم محكمة القضاء الإداري في عمان، الاستئناف رقم 75 و 77 لسنة 10 ق. س، بجلسة 29 مارس سنة 2010، سابق الإشارة إليه.

المطلب الثاني: مسؤولية الإدارة في حالة الخطأ الشخصي

لم يقف القضاء الإداري في فرنسا ومصر وعمان عند مرحلة تقرير مسؤولية الإدارة في حالة ما إذا ساهم في إحداث الضرر الأخطاء الشخصية والمرفقية، بل إنه اتجه في مرحلة لاحقة من مراحل تطوره إلى الاعتراف مسؤولية الإدارة في حالة ما إذا كان الخطأ الشخصي الصادر من الموظف أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها هو الذي تسبب بمفرده في حدوث الضرر، وذلك من أجل تحقيق الحماية الكاملة للأفراد المضرورين وضمن حصولهم على التعويض من الإدارة. وقد توسع مجلس الدولة الفرنسي والمصري في نطاق هذه الحماية، حيث اتجه إلى إقرار مسؤولية الإدارة في حالة الخطأ الشخصي الذي يقع من الموظف خارج نطاق العمل متى كان مرتبطاً بالوظيفة أو صدر منه بمناسبة أداء الوظيفة.

الفرع الأول: موقف القضاء الفرنسي

قرر مجلس الدولة الفرنسي في المرحلة الثانية من مراحل تطوره مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي دون حاجة لإثبات توافر الخطأ المرفقي. ويعتبر حكم مجلس الدولة في قضية «Lemonnier» من أوائل الأحكام التي أقرت مبدأ مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي⁽¹⁾، وتتخلص وقائع هذه القضية في أنه أثناء احتفال إحدى المقاطعات سمح العمدة بإقامة أهداف عائمة في النهر بالرغم من تلقيه عدة شكاوى من المنتزهين، مما أدى إلى إصابة سيدة أثناء تنزهها على الضفة الأخرى للنهر بطلقة نارية جرحت على أثرها، فقامت برفع دعوى تعويض أمام جهتي القضاء العادي والإداري، فقضت المحكمة العادية بأن العمدة ارتكب خطأ شخصياً لأنه أدخل بواجبات وظيفته بعدم المحافظة على أرواح المواطنين، كما قضى مجلس الدولة بأن كون الخطأ شخصياً لا يمنع المضرور من مطالبة الإدارة بالتعويض عن هذا الخطأ⁽²⁾. وقد أثار هذا الحكم الكثير من الجدل في الفقه الفرنسي، لأنه أسس مسؤولية الإدارة على خطأين ذات طبيعتين مختلفتين، أحدهما خطأ مرفقي يتمثل في عدم اتخاذ الإدارة الاحتياطات اللازمة لحماية المواطنين، والخطأ الآخر شخصي يتمثل في إخلال العمدة بواجبات وظيفته⁽³⁾. ومن جانبنا لا نتفق مع ذلك الرأي، لأن مصدر الضرر في هذه الحالة هو الخطأ الشخصي فقط الذي يتمثل في إخلال العمدة

(1) يرى بعض الفقهاء أن أول حكم لمجلس الدولة الفرنسي أرسى هذا المبدأ هو حكمه الصادر في قضية «Denoyelle»، بجلسة 10 يناير سنة 1934، المنشور في مجموعة أحكام مجلس الدولة الفرنسي، سنة 1934، ص48.

(2) C. E. , 26 Juillet 1918, Lemonnier, R. P. 761, P. 41.

(3) Duguit; op. cit. , R. D. P. , P. 23. -Maestre; La responsabilit  p cuniaire de agents publics en droit Francais, Paris 1962, P. 169, Concl. Soulier sur Lemonnier, R. D. P. 1969.

الجسيم بواجبات وظيفته، ولا مجال هنا للخطأ المرفقي لأن عدم اتخاذ العمدة الإجراءات اللازمة لحماية المنتزهين بالرغم من تلقيه عدة شكاوى من قبل يعد خطأ شخصيا جسيما من جانبه. ونتيجة لذلك فإن مطالبة مجلس الدولة بالإدارة بالتعويض في هذه القضية يعتبر تطبيقا لمبدأ مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي فقط. وقد أكد مجلس الدولة في العديد من أحكامه التي صدرت فيما بعد إمكانية تقرير مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي دون وقوع خطأ مرفقي، وتطبيقا لذلك قضى المجلس بمسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي الذي ارتكبه أحد رجال الشرطة بالرغم من إدانة القضاء العادي له بسبب قيامه بإطلاق النيران على أحد الأشخاص لاعتقاده خطأ أنه ارتكب جريمة، وقد استند مجلس الدولة إلى أن الخطأ الذي ارتكبه الشرطي وقع أثناء قيامه بأداء عمله⁽¹⁾. وفي نفس هذا السياق قرر المجلس مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي الذي ارتكبه موظفها نتيجة اعتدائهم بالضرب على السيد «Denoyelle» أثناء وجوده في المصححة النفسية مما أدى إلى وفاته⁽²⁾. ومن ذلك أيضا حكمه الصادر في قضية «Boiero»، فقد اعتبر أن تعدي أحد رجال الشرطة على بعض الأفراد في مظاهرة يعد خطأ شخصيا ارتكبه الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، ومن ثم يرتب مسؤولية الإدارة⁽³⁾. وبنفس المعنى أقر مجلس الدولة بمسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي الذي ارتكبه رجال الشرطة لاعتقالهم طبيبا واحتجازه بقسم الشرطة دون اتباع الإجراءات القانونية⁽⁴⁾. كما قضى بمسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي الصادر من موظفة البريد أثناء أداء وظيفتها، حيث لم تودع المبالغ النقدية التي سلمت إليها بمعرفة أحد العملاء في دفتر التوفير الخاص به⁽⁵⁾. ويلاحظ أن مجلس الدولة جعل مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية لموظفيها قاصرة على الأخطاء التي يرتكبونها أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، ويمكن تعليل ذلك بأن الإدارة في هذه الحالة تكون قد قصرت في الرقابة والإشراف على موظفيها، ولم تتخذ الاحتياطات اللازمة لتوجيههم ومنعهم من ارتكاب تلك الأخطاء. وفي المرحلة الثالثة شهد مجلس الدولة الفرنسي تطورا ملحوظا فيما يتعلق بالأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظفون خارج نطاق العمل، حيث كان يرفض فيما سبق الاعتراف بمسؤولية الإدارة عن تلك الأخطاء⁽⁶⁾، غير أنه عدل عن موقفه السابق

(1) C. E. , 8 Novembre 1933, Dame Pasquelin, R. P. 176.

(2) C. E. , 10 Janvier 1934, Denoyelle, R. P. 23.

(3) C. E. , 14 Janvier 1936, Boiere, R. P. 1023.

(4) C. E. , 2 Novembre 1949, Fecan, R. P. 445.

(5) C. E. , 21 Avril 1937, Quesnel, R. P. 413.

(6) C. E. , 28 Janvier 1949, Librairie, R. P. 43.

وقضى في ثلاثة أحكام صدرت بتاريخ 18 نوفمبر سنة (1) 1949 بمسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي تقع من الموظفين خارج نطاق عملهم متى كانت متصلة بالوظيفة، وكان ذلك بمناسبة استعمال الموظفين السيارات الحكومية لأغراض شخصية، فوقع حادث أدى إلى إصابة أحد الأفراد، فقرر مجلس الدولة مسؤولية الإدارة بالرغم من ارتكاب الحادث خارج نطاق العمل⁽²⁾. ومنذ صدور هذه الأحكام اضطرت أحكام مجلس الدولة التي تؤكد مسؤولية الإدارة عن الأضرار الناشئة عن الحوادث التي تقع من السيارات الحكومية متى كانت في عهدة الموظف ومخصصة لأغراض العمل، وتم تكليفه بمهمة رسمية⁽³⁾. وعقب ذلك اتجه مجلس الدولة الفرنسي إلى مزيد من التطور، حيث قرر إمكانية مساءلة الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي تقع من سائقي السيارات الحكومية في حالة قيامهم بالاستيلاء عليها لتحقيق أغراضهم شخصية، وقد استند المجلس لتقرير مسؤولية الإدارة عن تلك الأخطاء الشخصية إلى تقصير الإدارة في الرقابة والإشراف على موظفيها وعلى السيارات⁽⁴⁾. وقد امتدت مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي تقع خارج نطاق العمل إلى مجالات أخرى أبرزها استخدام أفراد الشرطة أسلحتهم في إلحاق الضرر بالغير، حيث أصدر مجلس الدولة العديد من أحكامه التي أكدت مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي الصادر من رجال الشرطة، ومن ذلك حكمه في قضية «Ciovgelli» التي تتعلق بقيام بعض الجنود بإطلاق النيران على هدف نصبوه في إحدى الطرق أثناء قيامهم بأعمال الحراسة، مما أدى إلى إصابة سيدة بجراح⁽⁵⁾. وهو ما أكدته المجلس في قضية «Benquet»، بإقراره مسؤولية مرفق الأمن عن الخطأ الشخصي الذي ارتكبه أفراد الشرطة، عندما قاموا بنهب منقولات أحد المساكن أثناء قيام الإدارة بتنفيذ قرار الاستيلاء، فقد اعتبر المجلس أن هذا الخطأ غير منبث الصلة بالمرفق لارتكابه من الموظفين بمناسبة أداء العمل⁽⁶⁾. وبذات المعنى قضى المجلس بمسؤولية مرفق الأمن في قضية «Bernard»، والتي تتعلق بدخول أحد أفراد الشرطة مقهى أثناء ساعات العمل الرسمية وقيامه بالتشاجر مع بعض الأفراد الموجودين بالمقهى مما أدى إلى إصابة أحد الأشخاص بجراح بالغة، فقرر

(1) C. E. , 18 Novembre 1949, Mineur Deffaux, R 1950, P. 183.

(2) نبيلة عبد الحليم، المرجع السابق، ص239. - عبد الواحد الجميلي، المرجع السابق، ص410. - عبد المنعم شرف، المرجع السابق، ص354. - عبد العال السناري، المرجع السابق، ص412. - حمدي علي عمر، المسؤولية عن أعمال السلطة التنفيذية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1996، ص103.

(3) C. E. , 23 Décembre 1951, voisine, R. P. 112. -C. E. , 13 Juin 1958, Vve polin, R. P. 352.

(4) C. E. , 21 Novembre 1950, Chambon, R. P. 87.

(5) C. E. , 12 Mai 1950, Ciovgelli, D. 1950, P. 667.

(6) C. E. , 24 Octobre 1953, Benquet, R. D. P. 1954, P. 277.

أن الخطأ الشخصي الذي ارتكبه فرد الشرطة رغم أنه خارج نطاق العمل إلا أنه متصل بالوظيفة، لأنه صدر منه بمناسبة أداء عمله، ومن ثم تتحمل الإدارة المسؤولية⁽¹⁾. وعلى خلاف ذلك رفض مجلس الدولة الاعتراف بمسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي تصدر من الموظف خارج نطاق العمل إذا كانت منفصلة عن الوظيفة، ويمكن تفسير ذلك بأن تلك الأخطاء تقع خارج نطاق إشراف الإدارة، وبالتالي فإنها لم تقصر في الرقابة على موظفيها⁽²⁾. ويلاحظ أن مجلس الدولة الفرنسي لم يحدد متى يعتبر الخطأ الشخصي الصادر من الموظف خارج نطاق العمل غير مرتبط بالوظيفة، ومتى يعتبر مرتبطاً بالوظيفة ومن ثم تتحمل الإدارة مسؤوليته. بيد أن المتتبع لأحكام مجلس الدولة يجد أن هذه الرابطة قد تتعلق بمكان العمل⁽³⁾، أو وقت العمل⁽⁴⁾، أو وسائل العمل⁽⁵⁾، ونتيجة لذلك فإن تقدير مدى توافر هذه الرابطة يرجع إلى القضاء الذي يستخلصها وفقاً لظروف كل دعوى. وتطبيقاً لذلك قضى مجلس الدولة بمسؤولية الإدارة عن حادث التصادم الذي تسبب فيه الموظف لقيادته السيارة خارج الحدود المسموح بها لتحقيق أغراضه الشخصية، وقد استند المجلس إلى أن الخطأ الشخصي الصادر من الموظف قد وقع أثناء أوقات العمل⁽⁶⁾. بينما نجد في أحكام أخرى أن مجلس الدولة لم يقرر مسؤولية الإدارة عن أخطاء شخصية ارتكبت أثناء أوقات العمل، حيث اعتبر أنها غير مرتبطة بالوظيفة، ومن ذلك حكمه الصادر في قضية «Clef»⁽⁷⁾، الذي يتعلق بإيقاف رجال الشرطة أحد الأشخاص في الطريق وبتفتيشه عشر على مسدس بحوزته، فتم اصطحابه إلى مركز الشرطة والاعتداء عليه بالضرب، ورغم أن الفعل وقع داخل مركز الشرطة وفي أثناء أوقات العمل إلا أن المجلس اعتبره خطأ شخصياً لا علاقة له بالوظيفة⁽⁷⁾. كما رفض المجلس تقرير مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي الذي ارتكبه الموظف بالرغم من استعماله وسائل المرفق في ارتكاب الخطأ⁽⁸⁾. ومن جانبنا نرى أن الخطأ الشخصي الذي يرتكبه الموظف خارج نطاق العمل يكون مرتبطاً بالوظيفة إذا كانت وظيفته هي التي ساعدته على القيام بهذا التصرف وهيأت له الفرصة المناسبة لارتكابه، سواء من خلال استخدام الموظف وسائل وأدوات العمل، أو استغلال مكان العمل،

- (1) C. E. 10 Octobre 1954, Bernard, S. 1955, P. 167.
- (2) C. E. , 19 Février 1954, Delparee, A. J. D. A. 1954, P. 157.
- (3) C. E. , 12 Mai 1950, Epoux Giorgelli, R. P. 284.
- (4) C. E. , 28 Juillet 1958, Cocoz, Gaz. Pal. , T. , 2, p. 413.
- (5) C. E. , 26 Octobre 1973, Sadoui, R. D. P. 1974, P. 736.
- (6) C. E. , 11 Mai 1972, Dicham. R. D. P. 1973, P. 881.
- (7) C. E. , 13 Mars 1925, Clef, R. D. P. 1925, P. 214.
- (8) C. E. , 28 Juillet 1951, Standard Francais des Petrol, R. P. 470.

أو استغلال منصبه لتواجده أثناء أوقات العمل الرسمية، ولذلك فإن تقدير مدى توافر هذه العلاقة هي من المسائل التقديرية التي تخضع لسلطة القضاء والتي يمكن أن يستخلصها من الظروف والملابسات المحيطة بالدعوى.

الفرع الثاني: موقف القضاء المصري

طبق القضاء العادي والإداري في مصر فيما يتعلق بتقرير مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي كثيرا من القواعد التي تتشابه مع القواعد التي طبقها مجلس الدولة الفرنسي، ولكن القضاء العادي والإداري في مصر قد اختلفا فيما بينهما بالنسبة للأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف خارج نطاق العمل، فقد ساير مجلس الدولة المصري نظيره الفرنسي وأقر بمسؤولية الإدارة عن هذه الأخطاء متى وقعت بمناسبة أداء الوظيفة، وذلك على خلاف القضاء العادي الذي أنكر أية مسؤولية للإدارة عن هذه الأخطاء.

أولا- القضاء العادي:

أقر القضاء العادي بمسؤولية الإدارة عن الضرر الناتج عن الخطأ الشخصي الذي ارتكبه الموظف أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، وخول المضرور الحق في الرجوع على الإدارة ومطالبتها بالتعويض عن الضرر، كما أنه أعطى الإدارة الحق في أن ترجع على الموظف بكامل التعويض الذي دفعته للمضرور⁽¹⁾. وقد استندت المحاكم العادية في تقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية إلى قاعدة «مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه» المنصوص عليها في المادة 174 من القانون المدني، والتي تنص على أن «يكون المتبوع مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها»⁽²⁾. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه «متى كان الثابت بأن الموظف قد ارتكب الخطأ الموجب لمسؤوليته حال تأدية عمله واعتمادا على سلطة وظيفته، فتكون مسؤولية الحكومة بهذا الوصف هي مسؤولية المتبوع عن تابعه»⁽³⁾. ومن جانبنا نرى أن علاقة التابع بالمتبوع المنصوص عليها في القانون المدني تتشابه إلى حد كبير مع علاقة الموظف بالإدارة، وبالتالي لا يوجد ما يمنع من تطبيق الأحكام الخاصة

(1) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد يراجع:

عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في القانون المدني، سنة 1981، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 1449. - مصطفى برعي، المسؤولية المدنية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة 1936، نبذة 222. - سليمان مرقص، المسؤولية المدنية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سنة 1958، ص 421.

(2) يقابل نص المادة 174 من القانون المدني المادة 152 من التقنين المدني الأهلي، والمادة 213 من التقنين المدني المختلط.

(3) حكم محكمة النقض جنائي، بجلسة 16 ديسمبر سنة 1954، المجموعة، السنة 23 ق، رقم 35، ص 37.

بمسؤولية المتبوع على الإدارة خاصة وأن هناك تطابقاً في الشروط اللازمة لقيام مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية لموظفيها مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعيه⁽¹⁾. وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن القانون المدني قد حدد شروط ونطاق هذه المسؤولية بأن يصدر خطأ من الموظف، وتأكيداً لذلك قررت المحكمة أنه «إذا كانت دعوى التعويض مؤسسة على مسؤولية الطاعن عن الضرر الذي نشأ عن خطأ تابعه، فحكمت ببراءة التابع، وقضت بالتعويض على الطاعن، فإنها تكون قد خالفت القانون، إذ لم تلتزم الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى»⁽²⁾. وإلى جانب ذلك يجب أن يقع هذا الخطأ أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، وتأكيداً لذلك ذكرت المحكمة أنه «لما كانت المحكمة قد انتهت إلى ثبوت الخطأ في جانب المتهم، وكان هذا الخطأ قد سبب ضرراً للمدعين بالحق المدني يتمثل في فقد ابنهما المجني عليه، مما يلتزم معه المتهم بتعويض هذا الضرر عملاً بالمادة 163 من القانون المدني، وإذ كان هذا الخطأ قد ارتكبه المتهم أثناء وبسبب تأدية وظيفته، وهو شرطي تابع للسيد وزير الداخلية بصفته المسئول عن أعمال تابعه غير المشروعة عملاً بالمادة 174 من القانون المدني، فإنه يتعين إجابة المدعين بالحقوق المدنية لطلبهما»⁽³⁾. وفضلاً عن ذلك بينت المحكمة أن مناهة مسؤولية الإدارة عن أخطاء موظفيها الشخصية هو حق الإدارة في اختيار الموظفين والسلطة التي تمارسها في الرقابة على أعمالهم وتوجيههم، وتأكيداً لذلك قضت بأن «أساس مسؤولية المتبوع خطأه المفترض في اختيار تابعه أو في توجيهه أو رقبته»⁽⁴⁾، وهو ما أكدته في حكم آخر جاء فيه أن «مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها تتحقق إذا كان للمتبوع على التابع سلطة فعلية في توجيهه ورقبته»⁽⁵⁾. وبنفس المعنى تقول: «إن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه، بحيث يكون للمتبوع سلطة إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أدائه لعمله، وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر،

(1) لمزيد من التفاصيل يراجع من الفقه الفرنسي:

(1) Cornu: Etude Comparé de la responsabilité, délictuelle en droit privé en droit public, thèse, Paris, 1951, p. 43. -Chapus, Responsabilité public et Responsabilité privée, les Fluences De Juris Prudences Administratif Et Judicaire, Paris, 1957, p. 229.

ومن الفقه المصري يراجع: سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 265 وما بعدها.

(2) حكم محكمة النقض جنائي، بجلسة 7 يناير سنة 1952، مجلة المحاماة، ص 34، ع 8، رقم 465.

(3) حكم محكمة النقض مدني، الطعن رقم 48220، بجلسة 29 ديسمبر سنة 1996، المجموعة الرسمية، السنة 47 ق، ص 1455.

(4) حكم محكمة النقض مدني، بجلسة 26 يناير سنة 1954، المجموعة، السنة 23 ق، ص 48. - وحكمها، نقض مدني، بجلسة 18 مارس سنة 1976، المجموعة، السنة 45 ق، ص 697.

(5) حكم محكمة النقض مدني، الطعن رقم 481 لسنة 47 ق، بجلسة 23 نوفمبر سنة 1978، المجموعة، السنة 47 ق، ص 295. - وحكمها، نقض مدني، بجلسة 13 ديسمبر سنة 1974، المجموعة، السنة 43 ق، رقم 257.

ومحاسبته على الخروج عليها، فقوام علاقة المتبوع بالتابع هو ما للأول على الثاني من هذه السلطة الفعلية من الناحية الإدارية والتنظيمية»⁽¹⁾. ومن سياق ما تقدم يبدو لنا جليا أن القضاء العادي في مصر قد حدد الشروط اللازمة لقيام مسؤولية الإدارة عن أخطاء موظفيها، والتي تتمثل في ثلاثة شروط: أما الشرط الأول، فهو أن يرتكب الموظف عملا غير مشروع يترتب عليه الإضرار بالغير، ويمكن تفسير ذلك بأن مسؤولية المتبوع هي مسؤولية تبعية تنعقد بقيام مسؤولية التابع. والشرط الثاني، هو أن يقع العمل غير المشروع حال تأدية الموظف لوظيفته أو بسببها حتى يتحقق الارتباط الزمني والسببي بين الوظيفة والخطأ الصادر من الموظف، ويعني ذلك أن يحدث خطأ الموظف في أوقات العمل، وأن تكون الوظيفة هي السبب الذي أدى إلى وقوع هذا الخطأ. والشرط الثالث، هو أن تكون هناك علاقة تبعية بين الموظف والإدارة، ومقتضى ذلك أن يكون للإدارة سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى الموظف وفي رقابته وتوجيهه وقت وقوع الخطأ. وجدير بالذكر أنه بالرغم من أن المادة 174 من القانون المدني اشترطت أن يكون الخطأ الشخصي صدر من الموظف أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها لقيام مسؤولية المتبوع إلا أن محكمة النقض قد توسعت في بعض أحكامها في مفهوم الخطأ الشخصي الذي يؤدي إلى تقرير مسؤولية الإدارة، بحيث جعلته يشمل الخطأ الذي يصدر من الموظف بمناسبة الوظيفة، بمعنى أن يكون الموظف قد استغل الوظيفة في ارتكاب الخطأ أو ساعدته الوظيفة أو هيأت له فرصة ارتكابه، وتطبيقا لذلك قررت المحكمة أن «مسؤولية الإدارة تتحقق كلما كان فعل الموظف قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو ساعدته الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع»⁽²⁾، وفي نفس هذا السياق ذكرت المحكمة أنه «يكتفي لتقرير مسؤولية الإدارة عن أخطاء موظفيها غير المشروعة أن تكون الوظيفة هي التي ساعدت الموظف على إتيان الخطأ أو هيأت له بأي طريقة فرصة ارتكابه»⁽³⁾، وبنفس المعنى قضت المحكمة بأنه «من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع وفقاً لحكم المادة 174 من القانون المدني لم يقصر مسؤولية المتبوع عن خطأ التابع وهو يؤدي عملا من أعمال وظيفته أو بسببها، بل تتحقق المسؤولية كلما كان فعل التابع قد وقع أثناء تأدية الوظيفة، أو كلما استغل وظيفته، أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع، أو هيأت له بأي

(1) حكم محكمة النقض مدني، الطعن رقم 1974 لسنة 70 ق، بجلسته 13 ديسمبر سنة 2001، المجموعة، السنة 52 ق، الجزء الثاني، ص 1302. - وحكمها، نقض جنائي، بجلسته 17 ديسمبر سنة 1963، المجموعة، السنة 32 ق، ص 954.

(2) حكم محكمة النقض مدني، بجلسته 18 مارس سنة 1976، المجموعة، السنة 45 ق، رقم 138، ص 697. - حكم محكمة النقض جنائي، بجلسته 3 نوفمبر سنة 1961، المجموعة، السنة 30 ق، رقم 5، ص 46.

(3) حكم محكمة النقض مدني، الطعن رقم 608 لسنة 46 ق، بجلسته 27 يونيو سنة 1980، المجموعة، السنة 49 ق، رقم 346، ص 864. - وحكمها، النقض مدني، بجلسته 25 ديسمبر سنة 1980، وحكمها، الطعن رقم 47 لسنة 49، بجلسته 9 مايو سنة 1984، مجلة المحاماة، عدد سبتمبر وأكتوبر سنة 1984، ص 106.

طريقة كانت فرصة ارتكابه»⁽¹⁾. وقد أثارت هذه الأحكام جدلاً واسعاً في الفقه والقضاء المصري⁽²⁾ خاصة وأن المادة 174 من القانون المدني لم تقرر ذلك صراحة، كما أن تقرير مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي للموظف يتطلب إثبات أن الموظف ما كان يستطيع ارتكاب ذلك الخطأ بدون الوظيفة. ومن جانبنا نؤيد هذا الاتجاه الموسع لمحكمة النقض في مفهوم الخطأ الشخصي، لأنه يحقق مصلحة الأفراد المضرورين ويحميهم من إفسار الموظف ويضمن لهم الحصول على التعويض كاملاً من الإدارة التي تتميز بالملاءة، لا سيما إذا وضعنا في اعتبارنا أن الحكمة التي تغياها المشرع من نص المادة 174 من القانون المدني هي حماية المضروور وضمان حصوله على التعويض. ومن جهة أخرى فإن هذا الاتجاه لن يتعارض مع مصلحة الإدارة، لأنها تعد ضامنة لتعويض الضرر الناتج عن الخطأ الشخصي الصادر من الموظف وليست مسؤولة عنه، وبالتالي فهي تستطيع الرجوع على الموظف لاستيفاء التعويض الذي دفعته للمضروور وفقاً لنص المادة 175 من القانون المدني. ويلاحظ أن القضاء العادي في مصر قد استقر على أن أساس مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية يقوم على وجود خطأ مفترض في جانب الإدارة، يتمثل في سوء اختيارها للموظف وتقصيرها في رقابته والإشراف عليه، ولا يقبل هذا الخطأ إثبات العكس، فهو بمثابة قرينة قانونية قاطعة. وهو ما أكدته محكمة النقض، حيث قضت بأنه «من المقرر أن القانون المدني إذ نص في المادة 174 منه على أن مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه التابع بفعله غير المشروع، متى كان واقعا منه حال تأدية الوظيفة أو بسببها، إنما أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض من المتبوع لا يقبل إثبات العكس، يرجع إلى سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته»⁽³⁾. وبنفس المعنى قررت المحكمة أن «القانون المدني في المادة 174 منه قد أقام مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على خطأ مفترض في جانبه مرجعه سوء اختياره لتابعه، أو

(1) حكم محكمة النقض مدني، الطعن رقم 589 لسنة 50 ق، بجلسته 9 مايو سنة 1984، المجموعة، السنة 53 ق، ص 467. - حكم محكمة النقض جنائي، بجلسته 27 نوفمبر سنة 1946، المجموعة، السنة 15 ق، رقم 51، ص 116. - حكم محكمة النقض جنائي، بجلسته 7 يونيو سنة 1955، المجموعة، السنة 24 ق، رقم 316، ص 1075. - حكم محكمة النقض مدني، الطعن رقم 10820 لسنة 75 ق، بجلسته 24 نوفمبر سنة 2011، غير منشور.

(2) عارض بعض الفقهاء هذا الاتجاه الموسع لمحكمة النقض، ومن ذلك: عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق، ص 1166. - سليمان مرقص، المرجع السابق، ص 166. - كما رفضت بعض أحكام محكمة النقض مسابقة هذا التوسع، ومن ذلك حكم محكمة النقض جنائي، بجلسته 12 يناير سنة 1960، المجموعة، السنة 11 ق، رقم 8، ص 54. وعلى النقيض من ذلك فقد أيد بعض الفقهاء التفسير الواسع لمحكمة النقض، ومن ذلك: سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 1009. - مصطفى برعي، المرجع السابق، نبذة 225. - عبد المنعم فرج الصدة، المرجع السابق، ص 214.

(3) حكم محكمة النقض جنائي، بجلسته 17 ديسمبر سنة 1963، المجموعة، ص 954. - حكم محكمة النقض مدني، الطعن رقم 3608 لسنة 71 ق، بجلسته 25 ديسمبر سنة 2002، المجموعة، السنة 53 ق، ص 1278.

تقصيره في رقابته، ولا يقبل إثبات العكس»⁽¹⁾. ومن جانبنا لا نتفق مع هذا الرأي، لأن القول بوجود خطأ مفترض في جانب الإدارة يقتضي إمكانية التخلص منه عن طريق نفي علاقة السببية بينه وبين الضرر، وهذا لا يمكن تحقيقه لوجود قرينة قاطعة لا تقبل إثبات العكس. ومن ناحية أخرى فإن قيام مسؤولية الإدارة على الخطأ المفترض يقتضي عدم رجوعها على الموظف بكامل مبلغ التعويض، لأن الموظف وقع منه خطأ شخصي أثبتته المضورر قضاءً، كما أن الإدارة وقع منها خطأ مفترض ثابت قانوناً، وبالرغم من ذلك فإن قضاء محكمة النقض مستقر على أنه إذا أوفى المتبوع التعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر.⁽²⁾ ونتيجة لذلك فمن وجهة نظرنا أن أساس مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي للموظف تقوم على فكرة الضمان⁽³⁾، باعتبار أن الإدارة كقيلة متضامنة مع الموظف على تعويض الضرر الذي أصاب الغير، لحماية المضورر من مغبة إفسار الموظف، وهو ما اتجهت إليه إرادة المشرع في المادة 174 من القانون المدني، لا سيما وأن المادة 175 من القانون المدني تسمح للإدارة باعتبارها متبوعاً بالرجوع على الموظف التابع بكامل مبلغ التعويض الذي دفعته للمضورر.

أما فيما يتعلق بالأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف خارج نطاق الوظيفة وغير مترتبة بها، فقد رفض القضاء العادي في مصر تقرير مسؤولية الإدارة عن هذه الأخطاء، لأن أساس مسؤولية الإدارة عن عمل الموظف هو الخطأ المفترض في اختياره وتوجيهه ورقابته، ولا محل لافتراض هذا الخطأ إذا كان خطأ التابع قد وقع منه خارج حدود وظيفته. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه «متى كان الخفير قد تخلى عن عمله الرسمي وتجاوز منطقة حراسته إلى مكان الحادث عندما سمع بالمشاجرة للاعتداء على خصمه، وكان المتهم لم يرتكب جريمته بسبب الوظيفة، وإنما قتل المجني عليه لشفاء غل وانتقام منه، متى كان ذلك فإن وزارة الداخلية لا تكون مسؤولة عن جريمة خفيها ما دامت وقعت خارج منطقة حراسته ولم يكن في حالة تأدية وظيفته أو بسببها»⁽⁴⁾، وفي نفس هذا الاتجاه قضت المحكمة بأن «مسؤولية الحكومة عن عمل الموظف لا يكون لها محل إلا إذا كان الخطأ المستوجب للتعويض قد وقع من الموظف أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها،

(1) حكم محكمة النقض مدني، بجلسة 31 ديسمبر سنة 1974، المجموعة، السنة 25 ق، ص 1519.

(2) حكم محكمة النقض مدني، الطعن 678 لسنة 51 ق، سابق الإشارة إليه. - حكم محكمة النقض جنائي، بجلسة 26 ديسمبر سنة 1954، سابق الإشارة إليه.

(3) من الفقه الفرنسي المؤيد لفكرة الضمان يراجع:

(4) Waline: Manuel Elementarie de droit administratif, 4e, éd, Paris, 1946, p. 496. - Chapus, op. cit, p. 260.

ومن الفقه المصري يراجع: عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص 1185.

(4) حكم محكمة النقض جنائي، بجلسة 26 يناير سنة 1954، المجموعة، السنة 23 ق، ص 342.

أما إذا كان الخطأ ارتكبه الموظف بدافع شخصي يتمثل في انتقام أو حقد أو فائدة شخصية، فالموظف وحده هو الذي يجب أن يسأل عنه⁽¹⁾. كما قررت المحكمة أنه «من المقرر أن يخرج عن نطاق المتبوع ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن بينه وبين ما يؤدي من أعمال وظيفته ارتباط مباشر... فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه بمسؤولية الطاعن على أن التابع وهو عامل بالصيدلية التي يملكها الطاعن قد استعمل وظيفته بالصيدلية في إتيان الفعل غير المشروع بغض النظر عن كون الفعل غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة به، فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم يجافي التطبيق الصحيح للقانون، لأن الجريمة التي ارتكبتها التابع إنما وقعت بعيدة عن محيط الوظيفة فلا تلحقها مسؤولية المتبوع»⁽²⁾.

ثانياً: القضاء الإداري:

اعترف القضاء الإداري في مصر بمسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي الصادر من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، وهو ما أكدته الجمعية العمومية في العديد من فتاها حيث تقول: «... لما كان سائق سيارة الجيش التابع لوزارة الدفاع قد أخطأ أثناء تأدية وظيفته وثبت هذا الخطأ في محضر ضبط الواقعة والأمر الجنائي الصادر ضده، وترتب عليه ضرر لحق بحي شمال القاهرة...، فإن المسؤولية التقصيرية قد تحققت، وبالتالي تسأل وزارة الدفاع عن خطأ سائق السيارة التابع لها، وتلتزم بتعويض حي شمال القاهرة عن الضرر الذي لحقهم»⁽³⁾. وفي نفس السياق قررت المحكمة الإدارية العليا أنه «إذا كان الضرر نتيجة الأخطاء التي ارتكبتها الموظف وما انطوت عليه من إهمال جسيم يتمثل في إثبات بيانات غير صحيحة في استمارة الصرف واحتفاظه بأوراق الحاجزين وتلاعبه في السجلات، ولا شك أن هذه الأخطاء التي بلغت حداً من الجسامه إنما تشكل خطأ شخصياً يسأل عنه وحده من ماله الخاص، ومن ثم يكون للجهة الإدارية أن ترجع عليه بقيمة التعويض كاملاً»⁽⁴⁾. وتجدر الإشارة إلى أن بعض أحكام القضاء الإداري في مصر قد استندت إلى فكرة «مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه» كأساس لتقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، وتأكيداً لذلك قضت محكمة القضاء الإداري بأن «ما يقضى به من

- (1) حكم محكمة النقض جنائي، بجلسته 12 يناير سنة 1960، المجموعة، السنة 29 ق، رقم 8، ص 54.
- (2) حكم محكمة النقض جنائي، الطعن رقم 1242 لسنة 29 ق، بجلسته 13 أكتوبر سنة 1960، المجموعة، السنة 29 ق، ص 37.
- (3) فتوى الجمعية العمومية الصادرة في 27 أكتوبر سنة 1980، ملف رقم 23 / 2 / 593، السنة 34 ق، ص 21-.
- (4) فتاها الصادرة في 9 يونيو سنة 1977، ملف رقم 32 / 2 / 645، السنة 31 ق، ص 94- وفتاها الصادرة في 17 فبراير سنة 1982، ملف رقم 32 / 2 / 917، سنة 36 ق، ص 113.
- (4) حكم المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم 542 لسنة 16 ق، بجلسته 10 مارس سنة 1973، المجموعة في خمسة عشر عاماً، الجزء الثالث، ص 2241.

تعويض للشركة المدعية لا تسأل عنه الوزارة بصفة أصلية وإنما باعتبارها مسؤولة عن أعمال تابعها»⁽¹⁾ وفي نفس هذا الاتجاه ذهبت الجمعية العمومية، حيث تقول: «إن المدين الأصلي بالتعويض المحكوم به هو الوزير شخصياً باعتباره محدث الضرر، أما الحكومة فهي مدينة بصفة تبعية لإهمالها الرقابة والإشراف وهما أساس مسؤولية المتبوع عن أفعال تابعه»⁽²⁾. وهو ما اتجهت إليه المحكمة الإدارية العليا، حيث ذكرت أنه «متى كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف قضى بإلزام وزارة الداخلية بالتعويض المدني لصالح المضرور بطريق التضامن مع أحد موظفيها على أساس أنهما مسؤولان عن تابعيهما وليس مسؤولين معهم عن خطأ شخصي وقع منهما»⁽³⁾. ومن جانبنا نرى أن بعض أحكام القضاء الإداري قد اتجهت هذا الاتجاه، لأن علاقة الموظف بالإدارة تتشابه إلى حد كبير مع علاقة التابع بالمتبوع، ولذلك فمن المتصور أن تستند بعض أحكام القضاء الإداري إلى ذات القواعد المقررة في القانون المدني والتي تقوم على فكرة مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه، لأن استقلال قواعد المسؤولية الإدارية عن قواعد المسؤولية المدنية لا تعني بالضرورة استبعاد كافة قواعد القانون المدني من التطبيق في المنازعات الإدارية، وبصفة خاصة المتعلقة بمسؤولية الإدارة عن الأعمال المادية للموظفين⁽⁴⁾، ولكن هذا التشابه لا يمنع من وجود الكثير من أوجه الخلاف بين النظامين، حيث يمكن في مجال المسؤولية الإدارية أن تسأل الإدارة عن أعمال موظفيها في حالات أخرى لا تتوافر فيها صفة التبعية كأن يرتكب الموظف الخطأ الشخصي خارج نطاق العمل ولكن الوظيفة هي هيأت له فرصة ارتكابه⁽⁵⁾. أما فيما يتعلق بالخطأ الشخصي الذي يرتكبه الموظف خارج نطاق العمل ولا علاقة له بالوظيفة، فإن الإدارة لا تسأل عن ذلك الخطأ وإنما يحق للمضرور أن يرجع بدعوى التعويض على الموظف، وهو ما أقرته الجمعية العمومية في فتاها الصادرة

- (1) حكم محكمة القضاء الإداري، بجلسة 8 يونيو سنة 1954، المجموعة، السنة 8 ق، ص 1503.
- (2) فتوى الجمعية العمومية الصادرة في 30 يوليو سنة 1951، رقم 147، السنة الخامسة، ص 288. - وفتاها الصادرة في 20 يونيو سنة 1981، رقم 608، ملف رقم 32 / 02 / 836، السنة 35، ص 62. - وفتاها الصادرة في 6 مارس سنة 1982، رقم 284، ملف رقم 32 / 2 / 917، السنة 36، ص 113.
- (3) حكم المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم 772، بجلسة 6 يونيو سنة 1965، مجموعة المبادئ في عشر سنوات، ص 1324.
- (4) عرفت المحكمة الإدارية العليا الأعمال المادية بأنها «الأفعال الضارة التي تأتيتها الجهة الإدارية أو أحد موظفيها أثناء تأدية وظائفهم دون أن تستهدف من ورائها ترتيب أي شرف قانوني عليها». حكمها الصادر في الطعن رقم 32 لسنة 1 ق، بجلسة 11 يناير سنة 1969، المجموعة، ص 249- وحكمها في الطعن رقم 647 لسنة 22 ق، بجلسة 9 فبراير سنة 1980، المجموعة في خمسة عشر عاماً، ص 87. ولمزيد من التفصيلات في هذا الصدد يراجع: مجدي شعيب، المرجع السابق، ص 4. - وهيب عياد سلامة، مسؤولية الإدارة عن أعمالها المادية، مجلة هيئة قضايا الدولة، السنة 33، العدد الرابع، ديسمبر سنة 1989، ص 19.
- (5) سامي حامد سليمان، المرجع السابق، ص 409. - سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 295.

في 25 نوفمبر 1979 حيث تقول: «لما كان اعتصام السائقين هو عصيان موجه ضد نظام الهيئة وينبئ عن خروجهم على مقتضى العلاقة القانونية التي تربطهم بها، وعدم خضوعهم لرقابتها، فإن هذا العمل يعد منبت الصلة بالوظيفة، ومن ثم لا تسأل الهيئة عن أفعالهم التي اقتترفوها إبان الاعتصام»⁽¹⁾. كما أكدته في فتوى أخرى جاء فيها «الثابت أن الخطأ يتمثل في تراخي العاملين في سحب السيارة تراخياً امتد قرابة سبعة شهور وبلغ حد الجسامه مما أدى إلى سرقة محتويات السيارة بالكامل. . الأمر الذي ينفي أية علاقة للمرفق بهذا الإهمال الجسيم، وبذلك يكون الخطأ المنسوب للعاملين خطأ شخصياً بحتاً يوجب تحميلهما بقيمة التعويض عنه»⁽²⁾. وفي نفس هذا الاتجاه قررت المحكمة الإدارية العليا «أن الخطأ الذي ارتكبه المدعى بقيادته مركبة الترام وما تسبب عن ذلك من إلحاق أضرار مادية بالمرفق، هذا الخطأ الذي تمت محاكمته عنه جنائياً وأسفرت هذه المحاكمة عن ثبوته في حقه وإدانتة لرعوثته وإهماله، الأمر الذي يعتبر معه هذا الخطأ لا علاقة له بالمرفق بما لا يسوغ أن يتحمل عنه المرفق ذلك الخطأ، وانحصاره في دائرة الأخطاء الشخصية التي تقع مسئوليتها على عاتق مرتكبها وحده»⁽³⁾.

الفرع الثالث: موقف القضاء العماني

اتجه القضاء الإداري في عمان إلى تقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية الصادرة من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، وكان ذلك بمناسبة الحكم الذي تخلص وقائعه في قيام أحد المواطنين بشراء قطعة أرض من شخص آخر، وعندما قام المشتري بمسح الأرض لتغيير غرض استعمالها فوجئ أن مساحتها بها عجز بمقدار 42, 19 م²، فقام المشتري بمطالبة البائع بدفع فارق الثمن مقابل العجز في المساحة، ثم تبين من تقرير الخبير المنتدب من قبل المحكمة أن العجز في مساحة الأرض يرجع إلى خطأ في الرسم المساحي الصادر من موظف المساحة، والذي قام بتقدير مساحة الأرض بما يزيد عن مساحتها الفعلية. وقد قضت المحكمة بأن «الخطأ الذي وقعت فيه جهة الإدارة إنما حدث نتيجة خطأ المساح في تقديره للمساحة الفعلية على الطبيعة من واقع الرسم المساحي. . مما تتعقد معه أركان المسؤولية في مواجهة الإدارة، ولا ينال هذا القضاء من حق جهة الإدارة في الرجوع على من تسبب في حصول الخطأ الحاصل في مساحة الأرض

(1) فتوى الجمعية العمومية الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر سنة 1979، رقم 1120، ملف رقم 32 / 2 / 645، السنة 33، ص 79.

(2) فتوى الجمعية العمومية الصادرة بتاريخ 4 يونيو سنة 1997، ملف رقم 32 / 2 / 2817، السنة 51، ص 234.

(3) حكم المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم 2086 لسنة 30 ق، بجلسة 29 مارس سنة 1987، الموسوعة الإدارية الحديثة، ص 453. - وحكمها الصادر في الطعن رقم 542 لسنة 16 ق، بجلسة 10 مارس سنة 1983، المجموعة، السنة 25 ق، ص 46.

والذي كان أساساً لمساءلتها بالتعويض»⁽¹⁾. أما فيما يتعلق بالأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف خارج نطاق وظيفته فقد رفض القضاء الإداري في عمان تقرير مسؤولية الإدارة عن هذه الأخطاء حتى لو كانت مرتبطة بالوظيفة أو صدرت من الموظف بمناسبة أداء وظيفته. ويمكن تفسير ذلك من وجهة نظرنا بأن القضاء الإداري في عمان قد استند لتقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية إلى قواعد القانون المدني التي تتعلق بمسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه، والتي تقوم على فكرة الخطأ المفترض في جانب الإدارة في اختيار الموظف وتوجيهه ورقابته، ومن ثم فلا يمكن افتراض هذا الخطأ إذا كان الفعل غير المشروع الذي ارتكبه الموظف وقع منه خارج نطاق وظيفته، حيث لا تملك الإدارة في هذه الحالة الرقابة والإشراف على الموظف.

ويتبين لنا من خلال استعراض القواعد التي طبقها القضاء الإداري في عمان أنها تتشابه كثيراً مع القواعد التي طبقها القضاء الإداري في فرنسا ومصر فيما يتعلق بتقرير مسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية أو في حالة الخطأ الشخصي الصادر من الموظف أثناء تادية الوظيفة أو بسببها، ولكن القضاء الإداري في عمان لم يساير القضاء الإداري في فرنسا ومصر فيما يتعلق بتقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف خارج نطاق العمل بمناسبة أداء وظيفته.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على تقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية

كان من نتائج إقرار مبدأ مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية أنه أصبح للمضرور الحق في الرجوع على الموظف أمام القضاء العادي لمطالبته بالتعويض عن الضرر الذي أصابه، كما أنه يمكنه أن يرجع على الإدارة أمام القضاء الإداري لاقتضاء حقه في التعويض⁽²⁾. بيد أن ذلك ليس معناه أن يحصل المضرور على التعويض مرتين، لأن التعويض يجب ألا يتجاوز قيمة الضرر الذي أصابه وإلا ترتب على ذلك إثراء المضرور دون سبب على حساب الإدارة وهو ما تأباه قواعد العدالة⁽³⁾، وأكدته مجلس الدولة الفرنسي

(1) حكم محكمة القضاء الإداري في عمان، الاستئناف رقم 735 لسنة 15 ق. س، بجلسة 16 يونيو سنة 2015، سابق الإشارة إليه.

(2) عاطف البنا، المرجع السابق، ص 419. - عبد الواحد الجميلي، المرجع السابق، ص 413. - عبد العال السناري، المرجع السابق، ص 408. - حاتم جبر، المرجع السابق، ص 308. - نبيلة عبد الحليم، المرجع السابق، ص 240.

(3) يراجع من الفقه الفرنسي والمصري:

De laubadère; op. cit. , p. 733. -Jèze; la responsabilité de l, administration pour les fautes personnelles, R. D. P. 1914, P. 569.

أحمد أبو سكينه، نظرية الإثراء بلا سبب في القانون الإداري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس،

في حكمه في قضية «Lemonnier»⁽¹⁾. ومن ناحية أخرى فإن رجوع المضرور على الإدارة ليس معناه أن تتحمل الإدارة هذا التعويض بصفة نهائية، وأن يتم إعفاء الموظف من المسؤولية، لأن ذلك الوضع سيؤدي إلى شيوع الفوضى والإهمال بين الموظفين، فمسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي ليست إلا مسؤولية تضامنية مؤقتة تعمل في مواجهة المضرور دون الموظف، ولذلك فإن مجال التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي ينحصر فقط في العلاقة بين الموظف والإدارة⁽²⁾، ولكنه لا يؤثر في العلاقة بين الإدارة والمضرور⁽³⁾. ويلاحظ أن التطور الذي وصل إليه القضاء الإداري في فرنسا فيما يتعلق بتقرير حق الإدارة والموظف في الرجوع على بعضهما قد مر بأربعة مراحل من التطور. وسوف نتناول كل مرحلة من هذه المراحل في مطلب مستقل على النحو التالي:

المطلب الأول: عدم رجوع الإدارة على الموظف

في بداية الأمر لم يكن مجلس الدولة الفرنسي يجيز للإدارة الرجوع مباشرة على الموظف للحصول على التعويض نتيجة لخطئه الشخصي ما لم يوجد نص في القانون يقضي بذلك⁽⁴⁾، ويمكن تعليل ذلك بأن المبدأ الذي كان سائدا في قضاء مجلس الدولة الفرنسي في ذلك الحين هو عدم مسؤولية الموظف تجاه الإدارة عن التعويض الذي دفعته للمضرور، وقد طبق المجلس هذا المبدأ في حكمه في قضية «Poursines»⁽⁵⁾، حيث رفض أن ترجع الإدارة على ضابط الجيش الذي قام بمحاكمة أحد الأشخاص بتهمة التجسس وإعدامه ثم تبين أنه بريء، واعتبر أن تلك الحالة ليست من بين الحالات التي

سنة 1995، ص 213. - سامي حامد سليمان، المرجع السابق، ص 319. - سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 170. - رمزي الشاعر، المرجع السابق، ص 419.

(1) C. E. , 26 Juillet 1918, Lemonnier, précité.

(2) Long; La responsabilité de l'administration pour les fautes personnelles commises par ses R. D. P. 1933, P. 80. - Waline; De l'irresponsabilité de fonctionnaires pour leurs fautes personnelle, R. D. P. 1984, P. 12.

(3) سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 171. - نبيلة عبد الحليم، المرجع السابق، ص 246. - حمدي علي عمر، المرجع السابق، ص 106. - عبد الواحد الجميلي، المرجع السابق، ص 415.

(4) لمزيد من التفصيلات يراجع من الفقه الفرنسي والمصري:
De laubadèr; op. cit. , p. 787. -Rivero; Droit administratif, paris 12ème éd, Paris 1987, p. 370.

مصطفى أبو زيد، القضاء الإداري ومجلس الدولة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، سنة 2012، ص 958. - حاتم جبر، المرجع السابق، ص 313. - رمزي الشاعر، المرجع السابق، ص 417.

(5) C. E. , 28 Mars 1924, Porcine, R. P. 357.

نص عليها القانون صراحة. غير أن هذا الحكم كان مثارا للنقد من جانب الفقه الفرنسي⁽¹⁾، لأنه يؤدي إلى عدم الشعور بالمسؤولية لدى الموظفين، ولذلك حاول مجلس الدولة أن يجد وسيلة أخرى تمكن الإدارة من الرجوع على الموظف، حيث جعل مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي للموظف مسؤولية احتياطية تقتصر على ضمان أداء الموظف التعويض للمضرور، وبالتالي فإن مسؤولية الإدارة لا تنعقد إلا في حالة إفسار الموظف المخطئ.

المطلب الثاني: طريقة الضمان

مقتضى طريقة الضمان أنه لا يحق للمضرور الرجوع مباشرة على الإدارة إلا بعد الرجوع على الموظف المخطئ وثبوت إفساره، ففي هذه الحالة يحق للمضرور مساءلة الإدارة ومطالبتها بباقي التعويض الذي لم يدفعه الموظف، أو بكامل التعويض إذا لم يكن لديه ما يدفعه على أن تحل الإدارة محل المضرور في مطالبة الموظف بكافة الحقوق. وقد بين مفوض الحكومة «Corneille» مفهوم طريقة الضمان بمناسبة حكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية «Therenet»، حيث أشار إلى «أن الضرر لو كان ناتجا عن سبب مباشر قام به الموظف، فإن الفاعل المباشر للضرر هو الذي يجب أن يسأل عن تعويض المضرور، أما الفاعل غير المباشر وهو الإدارة فلا تنقرر مسؤوليتها إلا بصفة احتياطية»⁽²⁾. وهو ما أكدته مجلس الدولة في قضية «Babouet»، حيث قضى بأن «القاضي الإداري يجب أن يضع في اعتباره عند تحديد قيمة التعويض المبلغ الذي قضت به المحكمة المدنية عن ذات الحادث، وأن تقتصر مسؤولية الإدارة على ضمان أداء الموظف الذي ارتكب الخطأ ذلك المبلغ إلى المضرور»⁽³⁾. وبالرغم من أن هذه الطريقة تضمن حصول المضرور على حقوقه، وعدم استحقاق التعويض مرتين إلا أنها منتقدة لسببين: أما السبب الأول، فهو أن مفهوم طريقة الضمان توحي بأن العلاقة بين الموظف والإدارة هي علاقة تابع ومتبوع تخضع لقواعد القانون المدني، في حين أن مسؤولية الموظف مسؤولية الإدارة هما مسئوليتان مستقلتان تماما وتخضع لقواعد القانون العام⁽⁴⁾. والسبب الثاني، هو أنه يترتب على تنفيذ طريقة الضمان تعقيد الإجراءات القضائية، بالإضافة إلى المشقة التي يتحملها المضرور في سبيل الحصول على التعويض، حيث أنها تلزم المضرور بالرجوع أولا على الموظف أمام القضاء العادي للحصول على التعويض، فإذا ثبت إفساره - وهو ما يتوقع في معظم الأحوال- فإن المضرور في هذه الحالة سيضطر إلى رفع دعوى تعويض ثانية

(1) Jèze; op. cit. , R. D. P. 1924, P. 601. - Haurio; concl. Porsine, S. 1926, 3, P. 17.

(2) C. E. , 23 Juin 1916, R. D. P. 1916, P. 378.

(3) C. E. , 16 Juillet 1914, Babouet, R. P. 882.

(4) سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص172. - عبد المنعم شرف، المرجع السابق، ص368. - سامي حامد سليمان، المرجع السابق، ص321.

على الإدارة أمام القضاء الإداري لاقتضاء حقه في التعويض.

المطلب الثالث: طريقة الحلول

نظرا للانتقادات التي وجهت إلى طريقة الضمان فقد تحول مجلس الدولة الفرنسي عنها إلى طريقة الحلول، وكان مفوض الحكومة «Blum»⁽¹⁾ هو أول من نادى بهذه الطريقة في قضية «Lemonnier». ومؤدى طريقة الحلول أن تقوم الإدارة بدفع التعويض بالكامل إلى المضرور بشرط أن يتعهد تجاه الإدارة بأن تحل محله فيما يحكم به على الموظف من تعويض أمام القضاء العادي، ولذلك فإن طريقة الحلول هي عبارة عن اتفاق بين الإدارة والمضرور يترتب عليه أن تحل الإدارة محل المضرور في استيفاء التعويض الذي تحكم به المحاكم العادية لمصلحة المضرور في مواجهة الموظف المخطئ دون أن يتعدى هذا الاتفاق غير ذلك من دعاوى التي يمكن أن يرفعها المضرور على الموظف مباشرة⁽²⁾. ويلاحظ أن طريقة الحلول تخول المضرور الحق في مطالبة الإدارة منذ البداية بالتعويض دون أن يكلف نفسه عناء الخوض في إجراءات طويلة ومعقدة، غير أن حصول الإدارة على المبالغ التي دفعتها للمضرور يتطلب قيامه برفع دعوى ضد الموظف أمام القضاء العادي لاستصدار حكم بإدائته، وقد يتقاعس المضرور في القيام بهذا الإجراء ما دام قد حصل على التعويض من الإدارة. ونتيجة لذلك فإنه بالرغم من بساطة طريقة الحلول، وحمائتها للمضرور، إلا أنها قد تؤدي إلى تحميل الإدارة عبء التعويض عن الضرر وهو ما تأباه قواعد العدالة ما لم يرفع المضرور دعوى تعويض ضد الموظف المخطئ أمام القضاء العادي.

المطلب الرابع: حق الإدارة والموظف في الرجوع المباشر

تطور قضاء مجلس الدولة الفرنسي منذ عام 1951 واعترف بحق الإدارة في الرجوع المباشر على الموظف الذي تسبب بخطئه الشخصي في إحداث الضرر، أو ساهم في حدوث الضرر. وقد أقر مجلس الدولة ذلك المبدأ في حكمه الصادر في 28 يوليو سنة 1951⁽³⁾، حيث قضى بمسؤولية الإدارة عن تعويض الضرر الذي أصاب السيدة التي صدمها «Laruelle» بالسيارة العسكرية التي كان يستعملها خارج أوقات العمل لأغراض شخصية، على أساس أن الإدارة ارتكبت خطأ مرفقيا يتمثل في عدم اتخاذ الاحتياطات

(1) Blum; Concl. Sous C. E. , 26 Juillet 1918, précité, A. J. D. A. 1918, P. 83.

(2) عبد الواحد الجميلي، المرجع السابق، ص419. - حاتم جبر، المرجع السابق، ص31. - حمدي علي عمر، المرجع السابق، ص108.

(3) C. E. , 28 Juillet 1951, Laruelle, J. C. P. 1951, 2, P. 6532.
C. E. , 28 Juillet 1951, Delville, J. C. P. 1953, 2, P. 5346.

الكافية لمراقبة السيارات التابعة لها، إلى جانب خطأ الموظف الشخصي الناتج عن استعماله السيارة خارج أوقات العمل لتحقيق أغراضه الشخصية. وعقب قيام الإدارة بدفع التعويض بالكامل للمضروب قامت بالرجوع على الموظف عن طريق أمر بالدفع، ولكن الموظف اعترض وطعن في هذا الأمر أمام مجلس الدولة الذي رفض دعواه مقررًا أن الموظف يتحمل المسؤولية عن الخطأ الشخصي الذي ارتكبه، وأنه يحق للإدارة الرجوع مباشرة على الموظف لاقتضاء التعويض الذي دفعته للمجني عليها، لأن الخطأ الشخصي الذي ارتكبه الموظف قد تجاوز الخطأ المرفقي المنسوب إلى الإدارة. **ومن جانبنا لا نتفق** مع ما ذهب إليه مجلس الدولة الفرنسي في هذا الحكم، ونرى أنه يجب توزيع عبء التعويض بين الموظف والإدارة مادام الضرر قد ساهم في إحداثه الخطأ الشخصي للموظف والخطأ المرفقي للإدارة، لأن مبادئ العدالة تقتضي توزيع عبء التعويض بينهما حسب نسبة مساهمة كل منهما في وقوع الضرر.

وعلى الصعيد الآخر أقر مجلس الدولة بحق الموظف في الرجوع على الإدارة لتوزيع عبء التعويض بينهما في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية في حالة رجوع المضروب على الموظف أمام القضاء العادي والحصول على التعويض بالكامل. وظل مجلس الدولة يرفض رجوع الموظف على الإدارة، ولكنه عدل عن موقفه السابق لأول مرة في حكمه الصادر في 28 يوليو سنة 1951، وتتلخص وقائع تلك القضية في أن السيد «Delville» كان يقود إحدى السيارات الحكومية لأداء مهمة رسمية وأثناء قيادته صدم أحد المارة فقام المضروب برفع دعوى أمام القضاء العادي للمطالبة بالتعويض، وتبين من التحقيقات أن الضرر قد ساهم في إحداثه خطأ الموظف الشخصي حيث كان في حالة سكر، إلى جانب خطأ الإدارة المرفقي المتمثل في سوء حالة فرامل السيارة نتيجة لعدم قيامها بإجراءات الصيانة الدورية. وقد حكم القضاء العادي على الموظف بأداء التعويض بالكامل للمضروب، فقام الموظف برفع دعوى أخرى أمام مجلس الدولة مطالبًا الإدارة ببرد نصف مبلغ التعويض، فوافق المجلس مقررًا أن الضرر قد تسبب في إحداثه سكر الموظف وسوء حالة الفرامل بنسب متساوية⁽¹⁾. وقد أكد مجلس الدولة أحقية المضروب في أن يختار إما الرجوع على الإدارة أو على الموظف، فإذا اختار الرجوع على الموظف، فإنه يحق للموظف في هذه الحالة الرجوع على الإدارة بجزء من هذا التعويض. ونتيجة لذلك فإن تحديد العبء النهائي للتعويض يتوقف على نسبة مساهمة كلا منهما في حدوث الضرر. وعقب ذلك الحكم تواترت فيما بعد أحكام مجلس الدولة⁽²⁾ التي تؤكد حق الموظف

(1) C. E. , 19 Juin 1953, Carion. S. 1953, P. 92. -C. E. , 18 Novembre 1960, Tilhaud, 1961, P. 380.

(2) انتقد «Eisenmann» موقف مجلس الدولة الفرنسي في قضية «Delville» وقضية «Laruelle»، وذلك فيما يتعلق باختصاص القضاء الإداري دون غيره بالفصل في الدعاوى المزدوجة التي ترفع فيما بين الموظف

في الرجوع على الإدارة بجزء من التعويض إذا كان الضرر قد ساهم في إحدائه الخطأ الشخصي للموظف وخطأ الإدارة المرفقي⁽¹⁾، كما تؤكد أن القضاء الإداري هو الذي يختص بالفصل في هذه الدعاوى سواء كانت مرفوعة من الموظف أو من الإدارة⁽²⁾.

وبخصوص الوضع في مصر فقد منح القضاء العادي الإدارة الحق في أن تختصم الموظف في نفس الدعوى المرفوعة عليها من المضرور ليحكم عليه القاضي بجزء من التعويض، إذا استطاع تعيين نصيب كل منهما، أو يحكم عليهما بالتعويض متضامين⁽³⁾. وفضلا عن ذلك فإنه يحق للإدارة أن ترجع على الموظف بدعوى الحلول، وتتمسك بكافة الدفوع في مواجهة الموظف⁽⁴⁾. أما إذا قام المضرور برفع الدعوى على الإدارة والموظف معاً، فإنه يحق للإدارة أن ترفع على الموظف دعوى الضمان الفرعية ليحكم القاضي على الموظف بما قد يحكم به على الإدارة لصالح المضرور⁽⁵⁾. ومن ناحية أخرى فقد استقرت أحكام القضاء الإداري في مصر على أن الإدارة من حقها أن ترجع على الموظف المخطئ بجزء من قيمة التعويض في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية، أو بقيمة التعويض بالكامل في حالة المسؤولية عن الخطأ الشخصي، ولذلك يتعين أن نميز بين فرضين:

الفرض الأول: أن يكون مصدر الضرر خطأ مرفقي وخطأ شخصي:

يحدث هذا الفرض إذا ساهم في إحداث الضرر خطأ مرفقي من جانب الإدارة وخطأ شخصي من الموظف، ويحق للمضرور في هذه الحالة أن يرفع دعوى المسؤولية على الإدارة للحصول على التعويض، فإذا قامت الإدارة بدفع التعويض، فقد استقرت أحكام القضاء الإداري على أن الإدارة من حقها الرجوع على الموظف بجزء من التعويض حسب

والدولة لتحديد عبء التعويض في حالة مساهمة كل من الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي في إحداث الضرر، لأن القول بذلك يجعل القضاء الإداري في مرتبة أعلى من القضاء العادي. ولمزيد من التفاصيل تراجع:
Sur le degré d'originalité du régime de la responsabilité extracontractuelle de personnes publiques, J. C. P. , 1949, P. 751.

(1) Duguit; la coexistence des action en responsabilité, R. D. P. 1923, P. 23. -Long; op. cit. , R. D. P. 1933, P. 83.

(2) حكم محكمة النقض مدني، بجلسة 26 ديسمبر سنة 1974، المجموعة، السنة 25 ق، رقم 919، ص 1286.

(3) حكم محكمة النقض مدني، بجلسة 10 مايو سنة 1979، مجلة المحاماة، السنة الثانية والستون، عدد يناير سنة 1982، ص 47.

(4) حكم محكمة النقض مدني، بجلسة 30 يناير سنة 1969، المجموعة، السنة 38 ق، رقم 33، ص 199.

(5) حكم المحكمة الإدارية العليا، بجلسة 5 ديسمبر سنة 1964، مجموعة المبادئ في عشر سنوات (1955 - 1966)، ص 1322. - وحكمها الصادر في الطعن رقم 1772 لسنة 6 ق، بجلسة 6 يونيو سنة 1965، مجموعة المبادئ في عشر سنوات، ص 1324.

نسبة مساهمة كل منهما في إحداث الضرر. وتطبيقاً لذلك قررت المحكمة الإدارية العليا في مصر أن «الموظف لم يكن حريصاً كل الحرص على أداء واجبه بل وقع منه تقصير ساهم في إحداث الضرر، وأن المرفق أدى الخدمة على وجه سيء ساهم أيضاً في إحداث الضرر. ومن ثم كان الحكم المطعون فيه على صواب في تقسيم التعويض وتحميل المرفق العبء الأكبر من التعويض، كما كان الحكم موقفاً في إلقاء جانب يسير من المسؤولية على عاتق الموظف الذي ثبت تقصيره»⁽¹⁾. وهو ما أكدته المحكمة في حكم آخر بقولها: «ومن حيث أن الحكم قضى بإلزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا للمدعي مبلغ. . . وقد دفعت وزارة العدل المبلغ المحكوم به للمضروب، ومن ثم فإن للوزارة أن ترجع على باقي المحكوم عليهم بحصة كل منهم في المبلغ الذي دفعته للمضروب»⁽²⁾.

الفرض الثاني: أن يكون مصدر الضرر خطأ شخصي:

يتحقق هذا الفرض عندما يصدر من الموظف خطأ شخصي أثناء أو بسبب أو بمناسبة أداء الوظيفة ويترتب على ذلك الخطأ حدوث ضرر للغير، ويحق للمضروب في تلك الحالة أن يرفع دعوى المسؤولية على الإدارة، فإذا قامت الإدارة بدفع التعويض بالكامل للمضروب، فقد استقرت أحكام القضاء الإداري على أن الإدارة من حقها الرجوع على الموظف المخطئ لاقتضاء مبلغ التعويض الذي دفعته بالكامل⁽³⁾. وتطبيقاً لذلك قررت الجمعية العمومية أن «المدين الأصلي بالتعويض المحكوم به هو الوزير شخصياً باعتباره محدث الضرر، أما الحكومة فهي مدينة بصفة تبعية أو احتياطية. . . فإذا دفع المدين الاحتياطي التعويض إلى الدائن فهو إنما يدفع عن المدين الأصلي، ومن ثم يمكن الرجوع على هذا الأخير بكل ما دفعه. . . ولذلك فإنه لا محل للشك في التزام الوزير شخصياً بمبلغ التعويض إذا كانت الحكومة قد دفعته عنه فيتعين عليها الرجوع عليه لاقتضاء كل المبلغ الذي دفعته للمضروب»⁽⁴⁾. وبنفس المعنى قالت الجمعية العمومية في إحدى فتاها

(1) حكم المحكمة الإدارية العليا، بجلسة 4 ديسمبر سنة 1979، سابق الإشارة إليه.

(2) بحق للإدارة أن ترجع على الموظف عن طريق أمر تصدره بالخصم من راتبه في الحدود المقررة قانوناً بموجب الامتياز المقرر لها في قانون الحجز الإداري. لمزيد من في التفصيل في هذا الصدد يراجع: عبد الواحد الجميلي، المرجع السابق، ص 432. - عبد المنعم شرف، المرجع السابق، ص 388 - مجدي النهري، مسئولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1997، ص 280. - رمزي الشاعر، المرجع السابق، ص 433، هامش 1.

(3) فتوى الجمعية العمومية الصادرة في 30 يوليو سنة 1951، رقم 147، السنتان الرابعة والخامسة، ص 206 - وفتاها الصادرة في 3 نوفمبر سنة 1965، ملف رقم 86 / 2 / 111، السنة 19، ص 35. - وفتاها الصادرة في 27 أكتوبر سنة 1979، ملف رقم 32 / 2 / 593، السنة 34 ق، ص 21.

(4) فتوى الجمعية العمومية الصادرة بتاريخ 13 أكتوبر سنة 1971، ملف 32 / 2 / 309، السنة 25 ق، ص 87. - وفتاها الصادرة في 17 أكتوبر سنة 1984، ملف رقم 86 / 3 / 655، السنة 38 ق، ص 121.

«إن ما وقع من الموظف يعتبر خطأ شخصياً يتحمل هو وحده نتائجه ويسأل عن تعويض الأضرار التي نشأت عنه، مما يثبت الحق لوزارة الداخلية في أن ترجع عليه بما دفعته للمضرور»⁽¹⁾. وهو ما أكدته المحكمة الإدارية العليا في مصر حيث قضت بأنه «متى كان الحكم النهائي الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية قد قضى بالزام وزارة الداخلية بالتعويض المدني لصالح المضرور بطريق التضامن مع مأمور مركز أبو حمص على اعتبار أنهما مسئولين عن تابعيهما وليس مسئولين معهم. . . فإن الوزارة بهذا الوصف تعتبر في حكم الكفيل المتضامن، فإذا دفعت التعويض المقضي به فيحق لها الرجوع بجميع ما أدته على المأمور وعلى المسؤول عن عمله التقصيري»⁽²⁾. وهكذا يبدو لنا جلياً أنه بالنسبة للعلاقة بين الموظف والإدارة فإن تحديد المسؤول النهائي عن تعويض الضرر إنما يتوقف على الطرف الذي ارتكب الخطأ مصدر الضرر⁽³⁾. أما فيما يتعلق بعلاقة المضرور بالإدارة فإنه يحق للمضرور الرجوع على الإدارة إذا كان سبب الضرر أخطاء متعددة بعضها شخصي والبعض الآخر مرفقي، أو كان سبب الضرر الخطأ الشخصي الصادر من الموظف أثناء أو بسبب أو بمناسبة تأدية وظيفته. وإلى جانب ذلك فإن يحق للمضرور أن يرجع بدعوى التعويض على الموظف وحده أو الموظف والإدارة معاً⁽⁴⁾. ونخلص من ذلك أن فكرة التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي تفقد أهميتها فيما يتعلق بعلاقة المضرور بالإدارة في القضاء المصري، وذلك في مجال توزيع الاختصاص القضائي بين القضاء العادي والقضاء الإداري بعكس الوضع في القضاء الفرنسي⁽⁵⁾، ولكن هذه التفرقة لا زالت تحتفظ بأهميتها بالنسبة لعلاقة الموظف بالإدارة وذلك لتحديد المسؤول عن العبء النهائي للتعويض⁽⁶⁾. وعلى الصعيد الآخر طبق القضاء الإداري في عمان ذات

(1) حكم المحكمة الإدارية العليا، بجلسة 6 يونيو سنة 1965، مجموعة المبادئ في عشر سنوات، السنة العاشرة، ص 1569. - وحكمها الصادر في الطعن رقم 1183 لسنة 10 ق، بجلسة 30 مارس سنة 1969، المجموعة، السنة 20 ق، ص 421.

(2) سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 419. - عبد الواحد الجميلي، المرجع السابق، ص 432. - سامي حامد سليمان، المرجع السابق، ص 465. - عبد الله حنفي، مسؤولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2000، ص 341.

(3) أنور رسلان، مسؤولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1982، ص 740. - رمزي الشاعر، المرجع السابق، ص 432.

(4) التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي له أهمية في فرنسا في مجال توزيع الاختصاص القضائي، فإذا كان الخطأ شخصياً كانت المحاكم العادية هي المختصة بنظر الدعوى، أما إذا كان الخطأ مرفقياً فإن القضاء الإداري هو الذي يختص بتلك الدعوى. أنظر مقال «جيز» المنشور في مجلة القانون العام، سنة 1910، ص 76.

(5) يتفق الوضع في القضاء الإداري والعادي في مصر من حيث أن الموظف هو الذي يتحمل العبء النهائي للتعويض عن خطئه الشخصي، لأن قانون العاملين المدنيين رقم 47 لسنة 1978 نص على أن «العامل لا يسأل مدنياً إلا عن خطئه الشخصي».

(6) يتفق الوضع في القضاء الإداري والعادي في مصر من حيث أن الموظف هو الذي يتحمل العبء النهائي

المبادئ التي استقر عليها مجلس الدولة الفرنسي والمصري، حيث خول الموظف والإدارة الحق في الرجوع المباشر بجزء من التعويض إذا كان الضرر قد ساهم في إحداثه الخطأ الشخصي للموظف وخطأ الإدارة المرفقي، كما أنه منح الإدارة الحق في أن ترجع على الموظف لاقتضاء التعويض الذي دفعته للمضروب إذا كان مصدر الضرر الخطأ الشخصي.

الخاتمة والنتائج:

بعد عرض موضوع هذا البحث يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

أولاً- طبق مجلس الدولة الفرنسي في بداية الأمر مبدأ الفصل التام بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي، حيث استقر قضاؤه على قاعدة عدم الجمع بين مسؤولية الإدارة عن الخطأ المرفقي ومسؤولية الموظف عن الخطأ الشخصي، على أساس أن الضرر الذي يصيب المضروب إما أن يكون مصدره خطأ مرفقياً تتحمل الإدارة مسؤوليته والتعويض عنه، أو خطأ شخصياً يسأل عنه الموظف ويلتزم بالتعويض عن أضراره.

ثانياً- مر القضاء الإداري في فرنسا بمرحلتين من التطور فيما يتعلق بتقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، حيث اتجه في المرحلة الأولى إلى العدول عن قاعدة عدم الجمع بين مسؤولية الإدارة ومسؤولية الموظف، واستقر قضاؤه على تقرير مبدأ مسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية. وفي المرحلة الثانية أقر مجلس الدولة مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، كما شهد قضاؤه مزيداً من التطور في هذه المرحلة، فقد اعترف بمسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف خارج نطاق العمل متى كانت مرتبطة بالوظيفة.

ثالثاً- طبق القضاء العادي في مصر قواعد القانون المدني فيما يتعلق بمسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، ورغم ذلك فإن المبادئ التي أخذت بها المحاكم العادية تقترب كثيراً من الوضع المطبق في مجلس الدولة الفرنسي، حيث استقرت المحاكم العادية على تقرير مسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية، كما أنها أقرت بمسؤولية الإدارة إذا كان الضرر ناتجاً عن خطأ شخصي ارتكبه الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أو ساعدته الوظيفة أو هيأت له فرصة إتيان فعله غير المشروع.

رابعاً- شهد القضاء العادي والإداري في مصر تطوراً ملحوظاً فيما يتعلق بمسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية، فقد استقرت أحكامه في بداية الأمر على تقرير مبدأ مسؤولية الإدارة إذا شارك في إحداث الضرر خطأ شخصي وخطأ مرفقي. ثم اتجه في

للتعويض عن خطئه الشخصي، لأن قانون العاملين المدنيين رقم 47 لسنة 1978 نص على أن «العامل لا يسأل مدنياً إلا عن خطئه الشخصي».

مرحلة لاحقة إلى تقرير مبدأ مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي تقع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، ثم توسع في مجال هذه المسؤولية وقرر التزام الإدارة بالتعويض عن الأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف خارج نطاق العمل بمناسبة أداء الوظيفة.

خامسا- اتبع القضاء الإداري في عمان ذات النهج الذي اتبعه القضاء الإداري في فرنسا ومصر، حيث قرر إمكانية الجمع بين المسؤوليتين إذا ساهم في إحداث الضرر خطأ مرفقي وخطأ شخصي. ولم يقف تطوره عند هذا الحد بل اعترف في مرحلة لاحقة من مراحل تطوره بمسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي تصدر من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها. غير أنه توقف عند هذه المرحلة ورفض الاعتراف بأي مسؤولية للإدارة في حالة الأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف خارج نطاق العمل.

سادسا- اتفق القضاء الإداري في فرنسا ومصر وعمان على توزيع العبء النهائي للتعويض فيما بين الموظف والإدارة، باعتبار أن المسؤول النهائي عن تعويض الضرر هو الطرف الذي ارتكب الخطأ، ولذلك فإن قواعد العدالة تقتضي أن يرجع كلا من الموظف والإدارة على الآخر بجزء من التعويض الذي دفعه للمضرور حسب نسبة مساهمة كل منهما في إحداث الضرر في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرفقية، وأن ترجع الإدارة على الموظف المخطئ بكامل مبلغ التعويض الذي دفعته للمضرور في حالة ما إذا كان مصدر الضرر ناتجا عن خطأ شخصي ارتكبه الموظف أثناء أو بسبب أو بمناسبة أداء الوظيفة.

التوصيات:

أولا- مسايرة القضاء الإداري في عمان الاتجاه المتطور للقضاء الفرنسي والمصري فيما يتعلق بتقرير مسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف خارج نطاق العمل متى كانت مرتبطة بالوظيفة أو صدرت بمناسبة أداء الوظيفة، وذلك لتوسيع نطاق الحماية للمضرور نتيجة لتلك الأخطاء، وضمان حصوله على التعويض خشيية ضياع حقه نتيجة لإعسار الموظف الذي ارتكب الخطأ الشخصي.

ثانيا- مسايرة القضاء الإداري في عمان الاتجاهات المتطورة للقضاء الإداري الفرنسي والمصري فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الإدارة والأفراد المضرورين، وتحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة، وذلك من خلال التوفيق بين حق الإدارة في ممارسة نشاطها لتحقيق المنفعة العامة، وحق الأفراد في حماية حقوقهم وضمان حصولهم على التعويض عن الأضرار التي أصابتهم لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ثالثا- وضع معيار للعلاقة التي تربط بين الوظيفة والأخطاء الشخصية التي يرتكبها الموظف خارج نطاق العمل، ويقتضي ذلك أن يتم تحديد معيار موضوعي يمكن على أساسه معرفة الأخطاء الشخصية التي تقع خارج نطاق العمل وتكون منفصلة عن الوظيفة، وبالتالي يسأل عنها الموظف، والأخطاء الشخصية التي تصدر من الموظف خارج نطاق العمل ولكنها مرتبطة بالوظيفة، ومن ثم تلتزم الإدارة بالتعويض عنها.

رابعا- تأصيل المبادئ والقواعد القانونية والأحكام المتعلقة بمسؤولية الإدارة عن الأخطاء الشخصية في سلطنة عمان في ضوء الاتجاهات المتطورة للقضاء الإداري في فرنسا ومصر، ووضع الضوابط والشروط التي تنظم مسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرقفة، وكذلك في حالة ما إذا كان مصدر الضرر الأخطاء الشخصية التي تقع من الموظف أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة، وأخيرا في حالة ما إذا كانت الأخطاء الشخصية التي تصدر من الموظف خارج نطاق العمل بمناسبة أداء الوظيفة.

خامسا- التمييز بين حالات المسؤولية المختلفة في القضاء الإداري العماني، وعدم الخلط بين مسؤولية الإدارة عن أخطائها المرقفة، ومسئوليتها عن الأخطاء الشخصية، حيث أن لكل نوع من أنواع المسؤولية ضوابطه وأحكامه، كما أن مسؤولية الإدارة عن أخطائها المرقفة هي مسؤولية أصلية، بينما مسئوليتها عن الأخطاء الشخصية هي مسؤولية تضامنية مؤقتة. وكذلك التمييز بين مسؤولية الإدارة في حالة تعدد الأخطاء الشخصية والمرقفة، وبين مسئوليتها في حالة الخطأ الشخصي الصادر من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، حيث يجب في الحالة الأولى توزيع عبء التعويض بين الموظف والإدارة حسب نسبة مساهمة كلا منهما في إحداث الضرر. بينما يتحمل الموظف في الحالة الثانية العبء النهائي للتعويض.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- المراجع العربية:

المراجع القانونية المتخصصة:

1. أنور رسلان، مسؤولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1982.
2. جابر جاد نصار، مسؤولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1995.
3. حسين عامر وعبد الرحيم عامر، المسؤولية المدنية «التقصيرية والعقدية»، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة 1979.
4. حمدي علي عمر، المسؤولية عن أعمال السلطة التنفيذية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1996.
5. رمزي الشاعر، مسؤولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2008.
6. سامي حامد سليمان، نظرية الخطأ الشخصي في مجال المسؤولية الإدارية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1988.

7. سليمان الطماوي، قضاء التعويض، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة منقحة، سنة 2013.
 8. سليمان مرقص، المسؤولية المدنية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سنة 1958.
 9. عاطف البناء، الوسيط في القضاء الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 1999.
 10. عبد السلام ذهني، مسؤولية الدولة عن أعمال السلطات العامة، جامعة القاهرة، سنة 1929.
 11. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في القانون المدني، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1981.
 12. عبد العال السناري، مبدأ المشروعية والرقابة على أعمال الإدارة، جامعة الإمارات، سنة 2000.
 13. عبد الله حنفي، مسؤولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2000.
 14. عبد المنعم شرف، مسؤولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية، جامعة المنوفية، سنة 2002.
 15. عبد المنعم فرج الصدة، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1984.
 16. عبد الواحد الجميلي، مسؤولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1995.
 17. ماجد راغب الحلو، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، سنة 1985.
 18. ماهر أبو العينين، التعويض عن أعمال السلطات العامة في قضاء وإفتاء مجلس الدولة في مصر، مطبعة كلية الحقوق، سنة 2008.
 19. مجدي النهري، مسؤولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1997.
 20. مجدي شعيب، الاختصاص بدعاوى التعويض عن الأعمال المادية للإدارة، جامعة الزقازيق، سنة 2003.
 21. محمد فؤاد مهنا، مسؤولية الإدارة في تشريعات البلاد العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سنة 1972.
 22. محمد ميرغني خيري، قضاء التعويض مبدأ المسؤولية المدنية للدولة والسلطات العامة، جامعة عين شمس، القاهرة، سنة 1983.
 23. مصطفى برعي، المسؤولية المدنية، جامعة القاهرة، سنة 1936.
 24. نبيلة عبد الحليم، دعاوى الإدارة والدستورية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1997.
- رسائل الدكتوراه المنشورة:**
25. إبراهيم طه الفياض، مسؤولية الإدارة عن أعمال موظفيها، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة 1973.
 26. أحمد أبو سكينه، نظرية الإثراء بلا سبب في القانون الإداري، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، سنة 1995.
 27. حاتم لبيب جبر، نظرية الخطأ المرفقي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة 1968.
- المقالات المنشورة بالدوريات:**
28. وهيب عياد سلامة، مسؤولية الإدارة عن أعمالها المادية، مجلة هيئة قضايا الإدارة، السنة 33، العدد الرابع، ديسمبر سنة 1989.

Qaa'imat Almaraaj'e

Awwalan- Almaraaj'e Al'arabiyah:

Almaraaj'e Alqaanouniyah Almutakhassisah:

1. Anwar Raslaan, mas'ouliyat al'idaarah 'an 'a'maaliha ghair alta'aaqudiyah, dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, sanat 1982.
2. Jabir Jaad Nassaar, mas'ouliyat al'idaarah 'an 'a'maaliha ghair alta'aaqudiyah, dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, sanat 1995.
3. Hussain 'Aamir wa 'Abd Alrahim 'Aamir, almas'ouliyah almadaniyah «altaqseeriyah wa al'eqdiyah», dar alma'aarif, Alqaahirah, t 2, sanat 1979.
4. Hamdi 'Ali 'Omar, almas'ouliyah 'an 'a'maal alsultah altanfeedhiyah, dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, sanat 1996.
5. Ramzy alsha'ir, mas'ouliyat al'idaarah 'an 'a'maaliha ghair alta'aaqudiyah, dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, sanat 2008.
6. Sami Haamid Sulaiman, nathariyat alkhata' alshakhsy fi majaan almas'ouliyah al'idaariyah, maktabat alnahdah almisriyah, Alqaahirah, t 1, 1988.
7. Sulaiman Altamaawy, qadaa' alta'weed, dar alfikr al'araby, Alqaahirah, tab'ah Manqahah, sanat 2013.
8. Sulaiman Murqus, almas'ouliyah almadaniyah, ma'had albuhoth wa aldiraasaat al'arabiyah, Alqaahirah, 1958.
9. 'Aatif Albanna, alwasseet fi alqadaa' al'idaary, dar alfikr al'araby, Alqaahirah, sanat 1999.
10. 'Abd Alsalaam Dhahny, mas'ouliyat aldawlah 'an 'a'maal alsulutaat al'aammah, jami'at Alqaahirah, sanat 1929.
11. 'Abd Alrazzaq Alsanhoury, alwaseet fi alqaanoun almadany, t 3, dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, sanat 1981.
12. 'Abd Al'aal Alsinaary, mabda' almashrou'iyah wa alriqaabah 'alaa 'a'maal al'idaarah, jami'at Al'imaaraat, sanat 2000.
13. 'Abd Allah Hanafy, mas'ouliyat al'idaarah 'an 'a'maaliha ghair alta'aaqudiyah, dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, sanat 2000.
14. 'Abd almuneim sharaf, mas'ouliyat al'idaarah 'an 'a'maaliha ghair alta'aaqudiyah, jami'at Almunouwfiyah, sanat 2002.
15. 'Abd Almun'im Faraj Alsaddah, masaadir al'iltizaam, dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, 1984.
16. 'Abd Alwahid Aljumaily, mas'ouliyat al'idaarah 'an 'a'maaliha ghair alta'aaqudiyah,

dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, sanat 1995.

17. Majid Raghieb Alhulw, alqadaa' al'idaary, dar almatbou'aat aljami'iyah, Al'iskandariyah, sanat 1985.
18. Mahir Abu Al'ainain, alta'weed 'an 'a'maal alsulutaat al'aammah fi qadaa' wa 'iftaa' majlis aldawlah fi Misr, matba'at kulliyat alhuqouq, sanat 2008.
19. Majdy Alnahry, mas'ouliyat al'idaarah 'an 'a'amaaliha ghair alta'aaqudiyah, dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, sanat 1997.
20. Majdy Shu'aib, al'ikhtisaas bi da'aawaa alta'weed 'an al'a'maal almaaddiyah lil'idaarah, jaami'at Alzaqaazeeq, sanat 2003.
21. Muhammad fu'aad Mahanna, mas'ouliyat al'idaarah fi tashree'at alduwal al'arabiyah, ma'had albuhoth wa aldiraasaat al'arabiyah, Alqaahirah, sanat 1972.
22. Muhammad Mirghany Khayry, qadaa' alta'weed, mabda' almas'ouliyah almadaniyah lildawlah wa alsulutaat al'aammah, jami'at 'Ain Shams, Alqaahirah, sanat 1983.
23. Mustafa Bura'ee, almas'ouliyah almadaniyah, jami'at Alqaahirah, sanat 1936.
24. Nabeelah 'Abd Alhaleem, alda'aawa al'idaariyah wa aldustouriyah, dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, sanat 1997.

Rasaa'il alduktourah almanshourah:

25. Ibrahim Taha Alfayyaad, mas'ouliyat al'idaarah 'an 'a'maal muwathafeeha, resaalat duktouraah, jami'at Alqaahirah, sanat 1973.
26. Ahmad abu Sakeenah, nathariyat al'ithraa' bila sabab fi alqaanoun al'idaary, risaalat duktouraah, jami'at 'Ain shams, sanat 1995.
27. Hatim Labeeb Jabr, nathariyat alkhata' almarfaaqy, risaalat duktouraah, jami'at Alqaahirah, sanat 1968.

Almaqaalaat almanshourah bi aldawriyaat:

28. Waheeb 'Ayyaad Salaamah, mas'ouliyat al'idaarah 'an 'a'maaliha almaaddiyah, majallat hay'at qadaayaa al'idaarah, alsanah 33, al'adad alraabi', Desember sanat 1989.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Ouvrages:

Chapus, Responsabilité public et Responsabilité privée, les Fluences De Juris Prudences Administratif Et Judiciaire, Paris, 1957.

Cornu: Etude Comparé de la responsabilité, délictuelle en droit privé en droit public, thèse Paris, 1951.

Cot; La responsabilité des fonctionnaires publics, L. G. D. J, Paris, 1922.

De laubadère; Traité de droit administratif, L. G. D. J. , T. 1, 14ème éd. , Paris 1996.

- Duguit; Traité de droit constitutionnel, 3ème éd. , T. 3, Paris, 1930.
- Eisenmann; Sur le degré d'originalité du régime de la responsabilité extracontractuelle de personnes publiques, J. C. P. , 1949.
- Hauriou; Précis de droit administratif et de droit public, Paris, 1933.
- Jèze; La responsabilité de la puissance publique pour faute personnelle, R. D. P. 1914.
- Jèze; Les principes généraux du droit administratif, Paris, 3ème éd. , 1925.
- Laferrière; Traité de la juridiction administrative et des recours contentieux, Paris, 1916, T. 2.
- Long; La responsabilité de l'administration pour les fautes personnelles commises par ses agents, R. D. P. 1933.
- Maestre; La responsabilité pécuniaire de agents publics en droit Français, Paris, 1962.
- Moreau; Droit administratif Paris, 1909.
- Odent; Contentieux administratif, les cours de droit, IV, 2ème éd. , Paris, 1981.
- Rasy; Les Frontières de la faute personnelle et de la faute du service en droit administratif, L. G. D. J, Paris, 1963.
- Rivero; Droit administratif, 12ème éd. , Paris, 1987.
- Soulier; Réflexion sur l'évolution et l'avenir de droit de la responsabilité de la puissance publique, R. D. P. 1969.
- Teissier; La responsabilité de la puissance publique, Paris, 1901.
- Waline; De l'irresponsabilité de fonctionnaires pour leurs fautes personnelles, R. D. P. 1984.
- Waline; Manuel Elementaire de droit administratif, 4e, éd, Paris, 1946.
- Weckel; L'évolution de la notion des fautes personnelles, R. D. P. 1990.
- Thèses:**
- Bertaud; De la responsabilité personnelle des fonctionnaires administratifs envers les particuliers, thèse, Bordeaux, 1922.
- Chardon; Du cumul et de la coexistence responsabilité en matière administrative thèse Paris 1939.
- Articles:**
- Blum; Concl. Sous C. E. , 26 Juillet 1918, A. J. D. A. 1918.

The Judicial Development of Management Liability for Personal Faults: A Comparative Study

Waleed Farouk Gomaa

Buraimi University College

Buraimi - Oman

Abstract:

The importance of this research lies in its elucidation of the provisions that regulate the administrative responsibility for personal faults, and the rules that govern the relation between the administration, the employee and the harmed party to determine responsibility for the purpose of compensation. The research aims to identify stages of development the French, Egyptian and Omani judiciary went through with regard to the administration responsibility in case of multiple personal faults and service offences, its responsibility in case of personal fault, and the implication of the administration's recognition of responsibility for personal faults.

The research problem lies in defining the cases in which the administration bears the responsibility for personal faults committed by an employee during or because of his job or outside the work, and the cases where the harmed party may have the right to have a resource against the administration to get compensation, in addition to explaining how to divide the burden of compensation between staff and administration.

The research came to several results, the most important of which is that the judiciary in France, Egypt and Oman has settled its rulings on the possibility of combining the responsibility of the administration and the responsibility of the employee in the event of multiple personal and attachment errors. Subsequently, it turned to deciding the administration's responsibility for the personal faults that the employee makes while

performing the job or because of it. The administrative judiciary in France and Egypt also recognized the responsibility of the administration for the personal errors committed by the employee outside the scope of work as long as they were related to the job. On the other hand, the administrative judiciary in France, Egypt and Oman agreed that the employee and the administration should have recourse against each other by apart of the compensation.

The research ended up with several recommendations the most important of which is the following: the administrative judiciary in Oman should keep pace with the evolving trend of administrative judiciary in France and Egypt which approved the responsibility of the administration for personal faults committed by an employee outside the work as long as they are associated with job.

The French, Egyptian and Omani judiciary should define an objective criterion, on the basis of which personal errors that occur outside the scope of work and are separate from the job can be known and the employee is asked about them, while the management bears responsibility for the errors related to the job.

Keywords: The Judicial Development, Management Liability, Personal Faults.